الغنودي، عيسى عبد الله عيسى، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: عصام نعمة قريط ومشاركة الدكتور: نصر صالح محمد

الموضوع: إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية الليبية - دراسة ميدانية- تحليلية –

(The possibility of corporate governance in industry Libyan corporates for improving performance)

في ظل غياب الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للشركات، يصبح المستثمرون غير قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل، وهذا يبرر الحاجة إلى ضرورة توافر إجراءات الإدارة الرشيدة التي تضمن -إلى حد معقول- وجود شفافية وإفصاح في التقارير المالية، وتسهم في تحسين أداء الشركات بشكل عام ، الأمر الذي دفع بالمستثمرين للبحث عن الشركات التي بها مثل هذه الإجراءات والقواعد السليمة لممارسة حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE بهدف حماية أصحاب المصالح في الشركة. وتحاول هذه الدراسة عرض مفهوم حوكمة الشركات والمبادئ الأساسية التي تحكم تطبيقه والمتطلبات اللازمة لتطبيقه،وبيان مدى إمكانية تطبيقه في شركات القطاع العام الصناعية الليبية من خلال اقتراح إطار يتلاءم وبيئة الدراسة، وتنبع أهمية الدراسة من كونها واحدة من الدراسات التي تتناول موضوعاً، على قدر كبير من الأهمية، هو حوكمة الشركات، كما تبرز أهمية الدراسة في أنها تحاول وضع إطار لتطبيق مبادئ الحوكمة بما يتلاءم والبيئة الليبية بهدف الرفع من مستوى الأداء الإداري والمالي للشركات الصناعية العامة، وتقدمها واستمرارها، وتحسين عمليات الإفصاح عن المعلومات المهمة كلّها وذلك بدءاً من حملة الأسهم مروراً بأصحاب المصالح الأخرى وانتهاءً بجهات الإشراف والرقابة، ومن خلال هذه الدراسة يحاول الباحث تحقيق الأهداف الآتية:

1- عرض المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات في قطاع الأعمال العام وتحليلها.

2- بيان أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البيئة الليبية لتحسين الأداء الإداري والمالي.

3- بيان مدى ملاءمة البيئة التنظيمية والرقابية والقانونية في شركات القطاع العام الصناعية الليبية لتطبيق مفهوم الحوكمة.

4 - اقتراح إطار لحوكمة شركات القطاع العام الصناعية الليبية لتحسين أداء تلك الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة مشكلتها بصورة علمية، فقد قُسِّمَتْ إلى الفصول والمباحث الآتية:

- **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**
- **المبحث الأول: مشكلة الدراسة ومنهجيتها.**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**
- **الفصل الثاني: الإطار الفكري لمفهوم حوكمة الشركات .**
- **المبحث الأول: حوكمة الشركات المفهوم - المبادئ - المقومات.**
- **المبحث الثاني: مداخل تطبيق حوكمة الشركات وآلياتها وتحدياتها.**
- **المبحث الثالث: أهمية حوكمة الشركات ومحدداتها.**
- **الفصل الثالث:تجارب الدول في مجال حوكمة الشركات و دورها في تحسين الأداء.**
- **المبحث الأول : تجارب الدول في مجال حوكمة الشركات.**
- **المبحث الثاني مدى توافر متطلبات الحوكمة في التشريعات التي تحكم أداء الشركات الصناعية العامة الليبية .**
- **المبحث الثالث: دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء.**
- **الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية.**
- **المبحث الأول: أهداف الدراسة الميدانية وتوصيف مجتمع الدراسة وأسباب الاختيار.**
- **المبحث الثاني: أداة جمع البيانات وأساليب التحليل المتبعة.**
- **المبحث الثالث:اختبار فروض الدراسة.**

أبو عيسى، وجدان، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتورة رشا حمادة ومشاركة الدكتور عبد الرزاق قاسم

الموضوع: تقييم قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي في سورية في الحد من المخاطر -دراسة تحليلية مسحية على المصارف العامة-

Evaluation the ability of Accounting Information System in Syrian Banks to control the Risks -Analytical Study and Survey on Public Banks-

تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في تقديم معلومات صحيحة وملائمة عن أداء الإدارات المختلفة في أي منظمة ولاسيما المصارف، كون المصارف تتفاعل مع البيئة الاقتصادية والتشريعية التي تعمل ضمنها، وتتأثر بالقرارات التنظيمية والسياسات المالية والرقابية السائدة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي المصرفي الحالي على تلبية متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بقياس المخاطر والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن إدارة البنك من إدارتها والحد منها. و ذلك من خلال دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف العامة وتحليلها وتطويرها.

تأتي أهمية الدراسة في ضوء التوجه الحكومي بتحويل المصارف العامة المتخصصة إلى مصارف شاملة، وما يرافق ذلك من ظهور عمليات جديدة كالتعامل بالقطع الأجنبي في المصرف العقاري وما يرافق ذلك من ظهور مخاطر جديدة لا يستوعبها النظام المحاسبي المعمول به حالياً.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الإطار النظري بالرجوع إلى أدبيات الدراسات المحاسبية والمصرفية المختلفة من الكتب والدوريات والشابكة (الإنترنيت). والجانب العملي باستخدام المنهج الاستقرائي الاستنباطي، إذ ستصمم استبانة لكشف أوجه القصور في النظام المحاسبي الموحد للمصارف. وستوجه هذه الاستبانة إلى كل من مديري المخاطر وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين في المصارف العامة.

وسيخلص البحث إلى ضرورة الربط بين مؤشرات المخاطر المصرفية وبين النظم المحاسبية وتطوير النظام المحاسبي الحالي بما ينسجم والمعايير الدولية ومتطلبات إدارة المخاطر وفق معايير بازل للرقابة المصرفية الفعالة. كما يتوقع لهذه الدراسة أن تفتح آفاقاً جديدةً أمام المختصين بالبحث العلمي في مجال المحاسبة والإدارة، وتعزز من المستوى المهني للفنيين في المصارف العامة.

اسلامبولي، مرام، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور: إسماعيل إسماعيل

الموضوع: استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية

Using Basel Indicators in The Supervision of Central Bank of Syria on Syrian Banks

تمثل توصيات لجنة بازل الدولية مرجعية أساسية للسلطات المسؤولة عن الرقابة على المصارف على المستوى الدولي بشكل عام. فهي توحد ممارسات الرقابة في العالم، ويُعدُّ تطبيق هذه التوصيات معياراً أساسياً من معايير تقييم تطور البيئة المصرفية في بلد ما وانسجامها مع البيئة المصرفية الدولية. ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل المؤشرات التي تطرحها لجنة بازل كلّها في إطار الرقابة المصرفية ولاسيّما مؤشر كفاية رأس المال الوارد في اتفاقية بازل 2، ومن ثم تقييم إمكانية تطبيقها ودرجته من قبل مصرف سورية المركزي في إطار عمله الرقابي والإشرافي على المصارف العاملة في سورية جميعها من خلال الصلاحيات الممنوحة له في القانون الجديد لنظام النقد الأساسي.وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أبواب كالآتي:

- الباب الأول : يتحدث عن جوانب وظيفة تقييم الأداء المصرفي وأهميتها في ظل الأخطار المصرفية التي تحيط بعمل المؤسسات المصرفية (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية وغيرها)، مع التركيز على دور المصارف المركزية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها.
- الباب الثاني: يتحدث عن دور اللجنة في التشريع الرقابي المصرفي على المستوى الدولي، مع العرض التفصيلي للمؤشرات المالية الواردة في قراراتها وتوصياتها جميعها التي تعدُّ مرجعاً أساسياً في عملية الرقابة الدولية.
- الباب الثالث: يتحدث عن مدى انسجام مؤشرات لجنة بازل مع خصوصية النظام المصرفي السوري وطبيعته، وعرض أهم القوانين والتشريعات الصادرة في سورية وتقييمها سواء تلك التي تنظم العمل المصرفي في سورية بشكل عام، أو التي صدرت تطبيقاً لتوصيات بازل مع تدعيم هذا العرض ببعض الاستبيانات والدراسات الميدانية للتطبيق العملي لهذه التوصيات؛ وإجراء بعض المقارنات اللازمة مع تجارب بعض الدول العربية.
- الباب الرابع: يتحدث عن أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال المقارنة الواردة في الباب الثالث.

صقر، باسل عزيز، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: علي كنعان

الموضوع: شركات التأمين وإعادة التأمين والدور المزدوج في سوق المال بين النشاط الاستثماري والتغطية التأمينية (التجربة المصرية وإمكانية الاستفادة منها في سورية)

Insurance & Reinsurance Companies And Double Turn In Stock Market Between Investment Activity & The Insurance Coverage (The Egyptian experience and ability to get benefit of it in Syria)

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية هي:

1- الفصل الأول: ويبحث في مفهوم التأمين وجوهره، ويندرج ضمن أربعة مباحث رئيسية تبحث في ماهية التأمين وفلسفته وأسواقه وامتدادها وأنواعها مسلطة الضوء على الأثر الاقتصادي المتولد عن ممارسة النشاط التأميني في البلد المعني، كما يركز الفصل ضمن مبحثه الأخير على دور هيئات الرقابة والإشراف على التأمين في ضبط سوق التأمين والشركات والإشراف على دورها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

2- الفصل الثاني: و ينفرد بدراسة إعادة التأمين أو ما يسمى بفن توزيع الخطر، ويسلط هذا الفصل الضوء على هذه الصناعة مبيناً نشأتها والاتفاقيات التي تحكم عملها وعمل شركاتها، ومدى الفوارق والاختلاف بين التأمين من جهة وإعادة التأمين من جهة أخرى.

الفصل الثالث: ويعدُّ جوهر البحث بوصفه يمثل دراسة واقعية لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين في جمهورية مصر العربية ودورها الممارس في سوق المال، إذ يطبق الباحث المفاهيم النظرية الخاصة بالاستثمار في سوق المال وشركات التأمين والإعادة على أرض الواقع، كما يبحث في الوثائق التأمينية المصدرة من قبل شركات التأمين والإعادة المصرية التي من شأنها حماية المستثمرين في سوق المال وفي الأثر المرافق لتطبيق هذه الوثائق على كل من سوق المال وشركات التأمين والإعادة، كما يبحث هذا الفصل أيضاً في موقع هيئة الرقابة والإشراف على التأمين في مصر ودورها في توجيه العمل الاستثماري لشركات التأمين والإعادة، لينهي الباحث بدراسة الإمكانية المتاحة للاستفادة من واقع التجربة المصرية في سورية بما يعود على الاقتصاد الوطني بالمنفعة والخير. مستخلصاً من دراسته التي قام بها مقترحات من شأنها تفعيل سوق التأمين السوري كما في سوق المال أيضاً، و بما يحقق الارتقاء و التطور في كلا السوقين.

الحكيم، سليم مسلم، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: تيسير المصري ومشاركة: محي الدين مراد

الموضوع: تحسين جودة المعلومات المحاسبية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات (حالة تطبيقية)

Improving the Quality of Accounting Information by using Data Mining Techniques

يتناول البحث مكونات المعلومات التي تتضمن صحة المعلومات وخصائصها وكمالها وأمنها وإتاحتها في أي وقت من الأوقات.

تتحدد المعلومة في ثلاثة أبعاد هي: الزمن، والمحتوى والنموذج. فالبعد الزمني يضمن حداثة المعلومات، أي صلاحيتها للاستخدام وإمكانية الحصول عليها في عليها في الوقت المناسب، وبعد المحتوى يضمن صحة المعلومات واكتمالها وارتباطها بالمشكلة المطروحة، أما بعد النموذج فيضمن وضع المعلومات في نموذج يسهل معه فهمها.

يقوم الباحث بدراسة أثر استخدام تقنيات التنقيب في البيانات في عناصر جودة المعلومات المحاسبية، وهي تكنولوجيا تقوم على اكتشاف العلاقات المستترة في قواعد البيانات وتستند تكنولوجيا التنقيب في البيانات على مبدأين أساسين هما المبدأ الوصفي والمبدأ التنبؤي.

يحاول البحث بلوغ الأهداف الآتية:

1- **بيان قدرة تقنيات التنقيب في البيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وفعالية هذا التأثير.**
2- **بيان أثر استخدام تقنيات في البيانات في جودة المعلومات المحاسبية؛ من خلال دراسية دورها في بناء قاعدة معرفية تكون أساساً لاتخاذ القرارات.**
3- **بيان ضرورات استخدام تقنيات التنقيب في البيانات في بيئة الأعمال السورية وتحديد متطلبات استخدامها.**

الضاوي، حسين عبد الرسول، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: طارق الخير

الموضوع: إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها في لبنان

Management and Financing of Small and Medium Enterprises in Lebanon

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دور المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. وقد ازدادت أهمية هذا الدور مع اتساع مجال العولمة الاقتصادية وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي ترعاها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما يتبعها من تقليص لدور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص الذي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزء الأكبر منه.

تأتي أهمية البحث من الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويشرح خصائصها ومميزاتها ويبين دورها وأهميتها في الاقتصاد الوطني والمعوقات التي تواجهها.

كما يوضح البحث كيفية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى علاقتها بالابتكار. ويبيّن النظام المحاسب المناسب لها ومخاطرها وواقع هذه المؤسسات في الوطن العربي.

أيضاً يتناول البحث دورة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها، مصادر تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يبيّن وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعمها ومخاطر التمويل للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأخيراً يتناول البحث دراسة ميدانية لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في لبنان، ومعرفة خصائصها ويبين نوعية مصادر التمويل ووسائلها فيها. كما يوضح التجربة الفرنسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية. أيضاً يشرح البحث التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية، وصولاً إلى عرض عدد من النتائج والمقترحات التي تتعلق بضرورة تطوير هذه المؤسسات ونموها من خلال توفير بيئة مالية وتشريعية وعلاقات خارجية مناسبة لعمل هذه المؤسسات بغض النظر عن إمكانياتها الذاتية والمؤسسات التمويلية المتوافرة لها.

بقلة، سهير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: شفيق عربش

الموضوع: مساهمة نظم دعم القرار في تحسين الفاعلية الإدارية

(دراسة حالة عملية في مجموعة الشاعر للكيماويات)

Decision Support Systems Attribution in Managerial Efficiencies Improvement

A Case Study in Alshaer Chemical Group

تطلب العيش في عصر المعلومات تطوراً مستمراً في مختلف الصعد، وخاصة بعد ربط العلوم ببعضها من إدارة وإحصاء ومعلوماتية وغيرها في إطار نظم المعلومات المختلفة، لذا انطلق عمل الأطروحة في دراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بنوع هذه النظم وهو نظم دعم القرار Decision Support System DSS **ومدى إسهامها في تحسين العمليات المتنوعة، مع دراسة الأنواع المختلفة لها والمقارنة بين ميزاتها ومساوئها دون إغفال دور شخصية متخذ القرار وفريقه العامل معه في الاستفادة من هذه النظم. أما للتطبيق العملي فتم اختيار مجموعة الشاعر للكيماويات العاملة في مجال المنظفات ومستحضرات العناية الشخصية، بقسمها المتعلق بالتسويق والمبيعات كدراسة بنيوية وتدفق أعمال وواجهات تساند في اتخاذ القرار ضمن استراتيجيات محددة مع متابعة آثار ذلك في العاملين في هذه المديرية وآرائهم في التغذية العكسية للنظام.**

علي أكبري، فيروزة حاجي، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد ناصر

الموضوع: دوافع تبني التجارة الالكترونية

(دراسة ميدانية على الشركات الصغيرة السورية)

Factors Leading to adoption of "Electronic Commerce"(an empirical study on small Syrian firms)

أصبح من المقبول –إلى حد بعيد- لدى الشركات التجارية أنه من الأهمية بمكان تقبل التجارة الالكترونية وتبني تقنيات الشابكة (الإنترنت) وتتجلى هذه الأهمية بصورة خاصة في الشركات التجارية الصغيرة الحجم، إلا أنه في غالبية الدول النامية جاء تبنيها من طرف هذه الشركات على نحو وئيد.

إن بوسع التقنيات الاقتصادية أن تقدم إلى الشركات آلية التنافس ضمن الصناعات والأسواق الخاصة بها، وقد حاولت الأدبيات الحديثة البرهنة على أن الشركات الصغيرة في سورية ربما تكون بطيئة في تبني التقنيات الاقتصادية، ويسعى هذا العمل إلى تحديد العوامل التي من شأنها أن تؤثر في اتخاذ قرار الشركة السورية الصغيرة الحجم المتعلق باتخاذ التقنيات الاقتصادية، ولاسيما مواقع الشبكة العنكبوتية.

كما تقدم هذه الدراسة معلومات معمقة حول أسباب تردد أصحاب /مديري الشركات السورية الصغيرة الحجم في تبني التقنيات التجارة الالكترونية.

وهناك هدفان محددان في هذه الدراسة:

1- إدراك العوامل التي تؤثر في تبني التجارة الالكترونية لدى الشركات الصغيرة الحجم في سورية.

2- استيعاب أهمية معرفة الإدارة في تبني التجارة الالكترونية.

سوف يتم اختبار الفرضيات التالية في هذه الدراسة من ناحية كيفية تأثير كل عامل من عوامل الشركة والصناعة في قرار تبني تكنولوجية المعلومات وتنفيذها.

1-توجد علاقة إحصائية بين تعزيز كثير من العناصر المهمة في تطوير الفائدة التنافسية للشركة واتخاذ تكنولوجيا المعلومات وتطويرها.

2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصغيرة الحجم من حيث عدد موظفيها وتبني اتخاذ التجارة الالكترونية.

3-هناك علاقة بين نقص الموارد المالية وبين بإعاقة الشركات الصغيرة في اعتماد تكنولوجيا المعلومات.

4-توجد علاقة إحصائية بين الشركات العاملة في بيئة بأكثر تكنولوجيا وبين مستوى أعلى من التعليم الرسمي على أصحابها/ مديريها.

5-توجد علاقة إحصائية بين البعد المكاني والزمني (الشركات ذات الأسواق المنتشرة جغرافياً، من ناحية الزبائن والموردين) وبين اعتماد التجارة الالكترونية.

إن سورية محظوظة بوجود اهتمام واستثمار حكومي قوي في تبني التجارة الالكترونية لأنها ترتبط بالشركات التجارية ولاسيما الشركات الصغيرة الحجم إلا أنها ما تزال تتخذ خطوات متقدمة في مجال تبني هذا النوع من التجارة والإصلاح التشريعي ومستويات التعقيد الأمني في إطار سعيها إلى بناء اقتصاد ووضع رقمي للبلاد كمنطقة جاذبة لإدارة التجارة الالكترونية.

المطري، خالد صالح علي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: إبراهيم ميدة ومشاركة الدكتور: محمد فضل الإرياني

الموضوع: استخدام بطاقة الأداء المتوازن بهدف تدعيم استراتيجيات الشركات اليمنية لصناعة الأدوية "دراسة عملية"

Using the Balanced Scorecard to Support Yemeni Companion's strategies for Medicaments Manufacture "A Practical Study"

تبرز الحاجة إلى دور أكثر فعالية للمحاسبة الإدارية في مجال قياس الأداء وتقييمه بحيث لا تقتصر على استخدام المقاييس المالية فحسب وإنما تشمل المقاييس غير المالية فضلاً عن استخدام الأساليب الحديثة لقياس الأداء كبطاقة الأداء المتوازن بما تشمله من أبعاد مختلفة تشمل الجوانب المالية وغير المالية، وقد تزايد اهتمام الأدب المحاسبي بالأساليب الحديثة لقياس الأداء وتقييمه منها بطاقة الأداء المتوازن بوصفها أدوات مهمة لخدمة المنظمة في تحقيق أهدافها.

وتنبع أهمية الدراسة من حاجة الإدارة إلى معلومات شاملة ومتكاملة عن جوانب الأداء كلّها لتتمكن من تدعيم استراتيجياتها التنافسية، وأهمية الموضوع الذي تتناوله الدراسة، فقد أصبح تقييم الأداء وعلى وجه الخصوص وفق المقاييس غير المالية من أهم الموضوعات الحديثة التي أكدتها أدبيات المحاسبية الإدارية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان نواحي القصور في قياس الأداء وتقييمه باستخدام المقاييس المالية التقليدية وتوضيح الحاجة المتزايدة لتطويرها، وعرض المقاييس غير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية القياس وتحليلها وبيان الأهمية النسبية لها في نظم قياس الأداء وتقويمه، ودورها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنشأة.
2. تسليط الضوء على مفهوم تبني بطاقة الأداء المتوازن وأهميتها كأسلوب لتقويم الأداء الشامل للمنشأة في الشركات اليمنية لصناعة الأدوية، ومحاولة تطبيق النموذج على إحدى الشركات الصناعية الدوائية باليمن، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تحول دون ذلك.

تتكون الدراسة من خمسة فصول، بما فيها مقدمة الدراسة، يتناول الفصل الأول منها مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها إلى جانب الدراسات السابقة، في حين يبحث الفصل الثاني في استعراض مقاييس الأداء المالية والمقاييس غير المالية، أما الفصل الثالث فيتناول الإطار النظري لبطاقة الأداء المتوازن ودورها في تدعيم استراتيجيات الشركات اليمنية لصناعة الأدوية، ويبحث الفصل الرابع في تفعيل دور بطاقة الأداء المتوازن من خلال ربطها بالأساليب المحاسبية الحديثة، وأخيراً يتناول الفصل الخامس والأخير الدراسة العملية (تطبيقية وميدانية)، وتنتهي الدراسة بالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المشرقي، مجاهد يحيى صالح، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: جمال اليوسف

الموضوع: استراتيجية إدارة الموارد البشرية وأثرها في أداء الموظفين في المنظمات الخدمية "دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية"

الدراسة التي يقوم بها الباحث عبارة عن رسالة دكتوراه بعنوان (إستراتيجية إدارة الموارد البشرية وأثرها في أداء الموظفين في المنظمات الخدمية: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية) مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص إدارة الأعمال من جامعة دمشق، للباحث مجاهد يحيى صالح المشرقي، بإشراف الدكتور/ جمال سلمان اليوسف أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق، ومشاركة الأستاذ الدكتور/ منصور محمد العريقي أستاذ إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد - جامعة صنعاء، وقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول، الفصل الأول ويشتمل على الإطار العام للدراسة، وضح فيه الباحث مشكلة الدراسة، وأهدافها وتساؤلاتها، وأهميتها، ومنهجيتها، وأهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة، والفصل الثاني خصص لإدارة الموارد البشرية الإستراتيجية (كإطار مفاهيمي)، ويأتي الفصل الثالث ليتناول إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في المنظمات الخدمية بدءاً بالحديث عن إستراتيجية تخطيط الموارد البشرية، ثم إستراتيجية الاستقطاب، يليها إستراتيجية الاختيار والتعيين، فإستراتيجية التعليم والتدريب المستمر، فاستراتيجية الرواتب والحوافز، وانتهاءً بإستراتيجية ترقية الموارد البشرية، أما الفصل الرابع فسوف يستعرض أداء الموظفين في المنظمات الخدمية من حيث مفهوم الأداء، وأهميته، ومعايير قياسه، وعلاقة الأداء باستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، ويأتي الفصل الخامس ليتطرق إلى واقع المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية من حيث نشأتها وتطورها، وواقع إستراتيجية إدارة الموارد البشرية بها، ومن ثم واقع أداء الموظفين فيها، وتختتم الدراسة بالفصل السادس الذي سوف يستعرض إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها من حيث وصف أفراد عينة الدراسة، ونتائج الفقرات، واختبار الفرضيات وتفسيرها، ومن ثم النتائج والتوصيات والمقترحات، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات التي قام الباحث بتحليلها وتفسيرها.

وقد تحددت مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في أداء الموظفين في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية؟

وينبثق هذا التساؤل الرئيس بدوره إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1. **هل توجد إستراتيجية عامة للموارد البشرية في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية؟**
2. **هل توجد إستراتيجية خاصة للموارد البشرية في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية؟**
3. **ما مدى التكامل بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية مع الإستراتيجية العامة للمصرف؟**
4. **ما إستراتيجية الموارد البشرية المناسبة في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية؟**
5. **ما واقع الأداء الحالي لموظفي المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية؟**
6. **ما مدى أثر إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في أداء الموظفين في المصارف الإسلامية ؟**
7. **ما طبيعة العلاقة بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية، وبين أداء الموظفين؟**
8. **ما مدى أثر الخصائص الديموغرافية لموظفي المصارف الإسلامية في متغيرات الدراسة المتمثلة بـ: (إستراتيجية إدارة الموارد البشرية - الأداء)؟**

وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بإستراتيجية إدارة الموارد البشرية ومدى تأثيرها في أداء الموظفين، من حيث تشخيص الخلفية العلمية والفنية لإستراتيجية إدارة الموارد البشرية المتمثلة بـ: تخطيط الموارد البشرية، والاستقطاب، والاختيار، والتعيين، والرواتب والأجور، تحسين بيئة العمل، التعليم والتدريب المستمر، المشاركة في اتخاذ القرارات، وترقية الموارد البشرية في المنظمات الخدمية، وتعرّف الأداء من حيث: مفهومه، وأهميته، وأنواعه، وطرائقه، ومحدداته، وأساليب قياسه، وعلاقته بإستراتيجية إدارة الموارد البشرية في المنظمات الخدمية، وتحليل أثر تطبيق إستراتيجية إدارة الموارد البشرية (كمتغير رئيس مستقل) في أداء الموظفين (كمتغير تابع) في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية، ومن ثم تحليل علاقة الارتباط بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية (كمتغير رئيس مستقل) وبين أداء الموظفين (كمتغير تابع) في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية، ثم تحديد مدى الفروق في استجابات المبحوثين لإستراتيجية إدارة الموارد البشرية والأداء تبعاً لاختلاف متغيراتهم الديموغرافية، وتسليط الضوء على المصارف الإسلامية في

الجمهورية اليمنية من حيث نشأتها وتطورها، وواقـع اسـتراتيجية إدارة المـوارد البـشرية وأداء الموظفين فيها.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه اسـتراتيجية إدارة المـوارد البـشرية فـي المنظمات الخدمية- المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية نموذجاً- وذلك نظراً إلى أهمية تلـك الاستراتيجية في تطوير أداء الموظفين وتنميته، كما أن هذه الدراسة في حدود ما قام به الباحث مـن مسح مكتبي تُعد الأولى في الجمهورية اليمنية من حيث موضوعها الذي يطبق ميدانياً على مـوظفي المصارف الإسلامية للوقوف على استراتيجية إدارة الموارد البشرية ومدى تأثيرهـا فـي أدائهـم، وسوف تكون من الدراسات التي ما تزال المكتبة اليمنية والمكتبة العربية تحتاج إلـى المزيـد منهـا نظراً إلى النقص الموجود فيها.

وقد بنيت هذه الدراسة على فرضيتان رئيسيتان وعدد من الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإسـتراتيجيات إدارة المـوارد البـشرية مجتمعة في أداء الموظفين في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية.

وتنبثق هذه الفرضية بدورها إلى عدة فرضيات فرعية:

وسوف يستخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات هذه الدراسـة والمتمثلـة بـــ: التكرارات، والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل الثبـات ألفاكرونبـاخ، والمتوسـطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين (ANOVA)، واختبارات (T) ومعاملات الارتباط، ومعاملات الانحدار المتعدد والمتدرج، وغيرها من الأساليب الإحصائية.

كراز، شادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور عصام قريط

الموضوع: دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة - دراسة في سورية-

The role of auditing in corporate governance to limitation playing with published financial reports

تنشأ قضية حوكمة الشركات نتيجة فصل الملكية عن الإدارة عندما تقوم الإدارة بمهمة إدارة المنشاة، بالنيابة عن حملة الأسهم (الملاك). ونتيجة لاختلاف الدوافع بين الإدارة وحملة الأسهم . قد لا تقوم باتخاذ القرارات والأفعال التي تصب في مصلحة حملة الأسهم . ومن هنا فإن النظام القوي لحوكمة الشركات يجب أن يتكون من مجموعة من القواعد والآليات التي تعمل على حماية حقوق حملة الأسهم بشكل محدد، وحقوق أصحاب المصلحةstakeholders بشكل عام، كالدائنين والحكومة وغيرها من الأطراف ذات الصلة بالمنشأة . ودورالمراجعة في حوكمة الشركات هو المساهمة في ضبط أداء الإدارة النفعي، وتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية، بما يسهم في حماية مصالح حملة الأسهم، وأصحاب المصلحة بشكل عام.

قام الباحث بدراسة دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة في سورية، وتأكيد هذا الدور، ومن ثم الاستفادة من هذه الدراسة لتدارك نقاط الضعف في الشركات السورية وتعزيز نقاط القوة للوصول إلى تطبيق سليم للمراجعة في حوكمة الشركات بحيث تحد من تلاعب الإدارة في التقارير المالية وتتم المحافظة على حقوق أصحاب المصلحة بالشركة وضمان مصداقية البيانات المالية المفصح عنها وتعزيزها ولاسيما أننا في بدايات افتتاح سوق للأوراق المالية في سورية .

اعتمد الباحث في سبيل الوصول إلى أهداف البحث منهجاً مختلطاً يقوم على ما يأتي :

1 – المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على تحديد الخلفية النظرية لطبيعة حوكمة الشركات ودراسة دور المراجعة فيها للحد من التلاعب بالتقارير المالية المنشورة وذلك بالاستفادة من الكتب والمؤلفات والمراجع والبحوث والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالبحث .

2 – المنهج الاستقرائي المتمثل بالدراسة الميدانية على الواقع العملي في سورية، من خلال استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء (الاستبيان) التي تتضمن مجموعة من الأسئلة التـــي تختبـــر فرضـــيات البحث وتوزيعها على مجموعة من المحاسبين القانونيين، والمديرين الماليين في بعض الشركات، والأكاديميين ذوي الصلة بموضوع البحث، وبعد جمع الإجابات حُلِّلَتْ بالتركيز علـــى التكـــرارات والنسب واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى نتائج معينة تفيد في إعطاء مقترحات وتوصيات لتطوير الواقع وتحسينه عن طريق استدراك نقاط الضعف ومعالجتها وتعزيز نقاط القوة ومن ثمَّ تفعيل دور المراجعة في حوكمة الشركات في الحد من تلاعب الإدارة في التقارير الماليـــة في الشركات السورية.

الشيخلي، زينب يوسف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد جودت ناصر

الموضوع: الأداء الاستراتيجي في ظل تغييرات أبعاد الهيكل التنظيمي للمنظمات

Strategic Performance according to the changes of structure dimension in business organization

تحت عنوان "الأداء الاستراتيجي في ظل تغيرات أبعاد الهيكل التنظيمي للمنظمات" تناولت الدراسة بيان أثر الهيكل التنظيمي للمؤسسات المصرفية وارتباطه ضمن إطار القطاع الخاص بأدائها. وقد سُلِّطَ الضوء على أهمية هيكلة المصارف ودورها في تحقيق أفضل مستوى من الأداء الاستراتيجي.

اشتملت الدراسة في جانبها النظري أولاً على شرح وتفصيل عن تعريف الهيكل التنظيمي وأبعاده الرئيسة في التعقيد والمركزية، التخصص والرسمية، فضلاً عن تكامل المعلومات الأفقي والعمودي. ثانياً شرح وتفصيل عن الأداء المنظمي بشكل كلي للمنظمة ومقاييس هذا الأداء . أمّا تعريف الإدارة الإستراتيجية مفهوماً وصياغة فجاء بالترتيب الثالث من الدراسة، ورابعاً كان الأداء الاستراتيجي في معايير ومؤشرات قياسه في الأداء المالي، والأداء التشغيلي ثم الأداء التنافسي، وكيفية العلاقة والأثر بين الهيكل والأداء كمتغيرات رئيسة للدراسة عبرت عنها الفرضيات الأساسية والفرضيات المتفرعة عنها.

سعت الدراسة إلى بيان أثر الهيكل التنظيمي للمؤسسة المصرفية في الأداء الاستراتيجي لها كصورة معبرة عن أدائها التنافسي الذي يمنحها رخصة الضمان للبقاء ناشطة في بيئة الأعمال.

فُصِّلَتِ الفرضيات الرئيسة إلى فرضيات فرعية جسدت دور كل بعد وأهميته في تحقيق أفضل مستوى للأداء وبمختلف ميادينه ذلك إذا ماتم ضبط هذا البعد بنسبة ملائمة لطبيعة المؤسسات قيد الدراسة ونشاطها، فضلاً عن تفصيل أبعاد الأداء الاستراتيجي الكلي ومؤشراته إلى ميادين الأداء المالي بما يتضمنه من حساب النسب المحددة والمؤثرة، والتشغيلي بما يتضمنه من كفاءة التشغيل، وأخيراً التنافسي بما يتضمنه من أهمية تحقيق رضا الزبون والاحتفاظ به في كسب الميزة التنافسية وتحقيق مستوى التفوق في الأداء.

الدبل، رنده ديب، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: خالد الخطيب والدكتور: حسن شرف الدين

الموضوع: مشكلات تقييم الشركات العائلية عند تحويلها إلى شركات مساهمة (حالة تطبيقية لبنان)

The Valuation Problems of Transforming Family Companies into Corporation (Case Practical study from Lebanon)

هدف البحث من دراسة مشكلات تقييم الشركات العائلية عند تحويلها إلى شركات مساهمة إيجاد الضوابط المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها عند تحويل الشركات العائلية إلى مساهمة، وذلك بالاستعانة بالتجارب العملية ومعايير المحاسبة الدولية، وكذلك تعرّف الطريقة المناسبة لتقدير قيمة الشركة التي سيتم تحويلها إلى مساهمة.

تم في الباب الأول تعرّف المفهوم المحاسبي والضريبي للشركات العائلية، وفي الباب الثاني تم تعرّف الأصول العلمية لتقييم الشركات، أما في الباب الثالث فعُرِضَتْ أشكال تحويل الشركات، وفي الباب الرابع عُرِضَتْ حالة تطبيقية لعمليات التحويل في لبنان، وفي الخاتمة عُرِضَتْ أهم النتائج حيث تبين لنا من خلال البحث أن عملية تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة يمكن أن يساعد في توسيع قاعدة الشركات المساهمة ومن ثمَّ توسيع قاعدة الملكية وتنويع النشاطات مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والناتج المحلي للدولة، وأيضاً تسهم عملية التحويل في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال دخول شركات جديدة كما سيسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء للقطاع الخاص أو لصغار المستثمرين، أما بخصوص تقدير قيمة الشركة فقد عُرِضَتْ مختلف طرائق التقييم المعتمدة محاسبياً محاولين عرض حسنات كل منها وسيئاته، وأخيراً عُرِضَت التوصيات.

جديني، رشا فتحي، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: محي الدين حمزة ومشاركة الدكتور: راغب الغصين

الموضوع: إمكانية استخدام المحاسبة القضائية" Forensic Accounting " في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية

The possibility of using Forensic Accounting in combating financial crimes and money laundering in the financial sector in Syria

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة علمية جادة تبحث في إمكانية استخدام المحاسبة القضائية والتحقيقية في القطاع المالي في سورية وتتعرض لضروراتها، صعوبات استخدامها، وكيفية التغلب على تلك الصعوبات، كما سيتم ضمن إمكانيات الاستخدام المتاحة القيام بما يأتي:

ب- التحقيق في الاحتيال والجرائم المالية في الشركات (تحقيقات استباقية + تحقيقات لاحقة).

ت- توفير الدعم القضائي للمحكمة ودار القضاء من خلال تقديم الأدلة المناسبة.

ث- تعقب الأصول التي تم التلاعب بها وإخفاؤها: لتحديد المطاف الذي آلت إليه.

هدف البحث إلى ما يأتي :

1. **التعمق في الجانب الأكاديمي للجرائم المالية و المحاسبة القضائية.**
2. **بيان ضرورات استخدام المحاسبة القضائية في القطاع المالي في سورية.**
3. **بيان أنواع الصعوبات كلّها التي تواجه استخدام المحاسبة القضائية والتحقيقية في القطاع المالي في سورية.**
4. **مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية قدر الإمكان .**
5. **تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكنها المساهمة في استخدام المحاسبة القضائية والتحقيقية في القطاع المالي في سورية.**

هيكل البحث:

الفصل الأول : المحاسبة القضائية والتحقيقية

الفصل الثاني : الجرائم المالية وأساليب كشفها من قبل المحاسب القضائي

الفصل الثالث: قيام المحاسب القضائي بـ : تقديم خدمات الدعم القضائي و تقييم الأعمال

الفصل الرابع : تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية على العينة

النتائج والتوصيات.

عبد الله، مجيب الرحمن أحمد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: نواف فخر ومشاركة الأستاذ الدكتور منصور ياسين الأديمي

الموضوع: إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة لرفع القدرة التنافسية "دراسة تطبيقية على الشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية"

نتج عن التطورات الحديثة في تكنولوجيا الإنتاج والمعلومات المصحوبة بارتفاع درجة المنافسة بين المنشآت المختلفة أن ظهرت الحاجة إلى البحث عن أساليب علمية تمكن الإدارة من فهم طبيعة المشاكل التي تواجهها وتساعدها على حلها بالاعتماد على بيانات ومعلومات صحيحة.

وتعاني الشركات الصناعية اليمنية من قصورٍ في تحديد التكلفة الفعلية لمنتجاتها نظراً إلى اعتمادها على الطرائق التقليدية لتحديد التكاليف التي لا تفي بحاجة الإدارة العليا في توفير المعلومات المتكاملة والشاملة لجوانب التكلفة لمنتجاتها كلّها، لذا لم تعد هذه الطرائق منطقية في ظل المتغيرات المتعددة والمتسارعة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلّها، ورفع الحماية عن المنتجات المحلية في ظل عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق وانضمام الدول لمنظمات واتفاقيات دولية وإقليمية مما أدّى إلى زيادة حدة المنافسة وظهور ميزات تنافسية ناتجة عن الخصائص المميزة لبيئة الأعمال العالمية التنافسية كرضا المستهلك والمحافظة عليه والجودة والابتكار.

وتعدُّ التكلفة المستهدفة الصيغة الأكثر ملاءمة لإدارة التكلفة في المستقبل، وتتضمن العناصر الاستراتيجية: الجودة والتكلفة والوقت. والتكلفة المستهدفة تدير التكاليف قبل حدثها وتحميلها وتركز على السوق والزبون والمنافسة الخارجية ومبلغ الربح المرغوب فيه، وتساعد على تنظيم الأعمال في الأقسام المختلفة وظيفياً من خلال تخطيط متكامل لتنفيذ الأهداف.

وتنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1- أهمية الموضوع الذي تتناوله الدراسة، حيث يُبحث في أحد الأنظمة الحديثة للمحاسبة الإدارية ممثلاً في نظام التكلفة المستهدفة من حيث إمكانية تطبيقه في الشركات الصناعية اليمنية ودراسة الصعوبات والعوائق التي تحول دون تطبيقه ومعرفة ميزات تطبيق هذا النظام وعيوبه خدمةً للقطاع الصناعي اليمني ممثلاً في الشركات الصناعية اليمنية.

2- شدة المنافسة التي تواجهها الشركات الصناعية اليمنية التي تستلزم ضرورة ابتكار أساليب جديدة أو تطوير الأساليب القائمة المطبقة لخفض التكاليف واكتساب رضاء العملاء الحاليين والمرتقبين.

3- حاجة الإدارة إلى معلومات متكاملة عن جوانب التكلفة كلّها لتتمكن من إدارتها بالشكل الذي يسهم في رفع القدرة التنافسية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي.

4- افتقار المكتبة اليمنية للبحوث والدراسات التي تتناول الموضوعات الحديثة في مجال المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف بشكل عام ونظام التكلفة المستهدفة بشكل خاص.

وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1. تحديد أوجه القصور في نظام التكاليف في الشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية.
2. بيان أهمية تبني نظام التكلفة المستهدفة كنظام يسهم في رفع القدرة التنافسية للشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية.
3. إجراء دراسة تطبيقية لإمكانية تطبيق نظام التكلفة المستهدفة لرفع القدرة التنافسية في الشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية.
4. تعرّف المشاكل والصعوبات التي تعيق تطبيق نظام التكلفة المستهدفة في الشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية، والعمل على تجاوزها.
5. تقديم إضافة علمية مناسبة وتقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية في رفع القدرة التنافسية لها.

وقد قام الباحث بدراسة الموضوع من خلال أربعة فصول مقسمة على عدة مباحث كما يأتي:

1. مدخل الدراسة.
2. الفصل الأول: التغيرات في بيئة الأعمال وأساليب دعم القدرة التنافسية للمنشأة وأدواتها.

أ. المبحث الأول: التغيرات في بيئة الأعمال.

ب. المبحث الثاني: أساليب دعم القدرة التنافسية للمنشأة وأدواتها في بيئة الأعمال الحديثة.

3. الفصل الثاني: إطار نظام التكلفة المستهدفة لدعم المركز التنافسي للمنشأة.

أ. المبحث الأول: إطار نظام التكلفة المستهدفة.

ب. المبحث الثاني: الأدوات المساندة لتطبيق نظام التكلفة المستهدفة.

4. الفصل الثالث: علاقة نظام التكلفة المستهدفة بالمداخل والنظم الحديثة الأخرى في إدارة التكلفة.

أ. المبحث الأول: نظام التكلفة المستهدفة ونظام الإنتاج في الوقت المحدد.

ب. المبحث الثاني: نظام التكلفة المستهدفة ونظام التكاليف على أساس النشاطات.

ج. المبحث الثالث: نظام التكلفة المستهدفة وأسلوب سلسلة القيمة.

د. المبحث الرابع: نظام التكلفة المستهدفة ونظام إدارة الجودة الشاملة.

5. الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.

6. الاستنتاجات والتوصيات.

قشوط، هشام كامل البهلول، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: جمال اليوسف

الموضوع: إدارة الاستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية

Investment Management In Islamic Financial Institutions

الملخص: الدراسة متكونة من الأجزاء الأساسية الآتية:

الفصل الأول: منهجية الدراسة، وإجراءاتها (الخطة البحثية): تطرق هذا الجزء إلى الإطـار العـام، وذلك من خلال عرض الفصل التمهيدي وما يحتويه من المنهج المستخدم، والإجراءات المتبعة. وقد أشار إلى أبعاد المشكلة البحثية المطروحة وكيفية صياغة الفروض المراد اختبارها، وبجانـب هـذا حُدِّدَتْ أهمية الدراسة وأهدافها في الشقين النظري والعملي. كما أوردت الدراسة المنهجيـة العلميـة الدراسة من خلال توضيح المكونات الآتية:

(أ) المنهج المتبع، وأدواته.

(ب) مجتمع الدراسة.

(ج) الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل .

كما تضمنت بيان نطاق الدراسة بخصوص الموضوع والزمان والمكان للدراسة، وحدودها. وأخيـراً عرضت الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بعناصرها المختلفة.

الفصل الثاني: إدارة الاستثمارات: وفق المنهج الإسلامي: يتكون هذا الفصل من سبعة مباحث رئيسة وخلاصة، وهي كالآتي:

المبحث الأول: الاستثمار الإسلامي: تحديدات أولية، والمـصطلحات الماليـة العلميـة (الإسـلامية) المتصلة به.

المبحث الثاني: عملية الاستثمار الإسلامي: المعايير، المراحل، والضوابط .

المبحث الثالث: الصيغ الاستثمارية (المنفذة والمقترحة)، والتطبيقات المعاصرة لها .

المبحث الرابع: عملية تقييم البدائل الاستثمارية في المنهج الإسلامي .

المبحث الخامس: إدارة المخاطر، وأدوات الحد منها في ظل المنهج الإسلامي .

المبحث السادس: الهندسة المالية، وابتكاراتها: من منظور المنهج الإسلامي .

المبحث السابع: الاتجاهات، والتطبيقات المعاصرة والتجارب العملية في المؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثالث: المؤسسات المالية الإسلامية: إدارتها، وتنظيمها.

الفصل الثالث: المؤسسات المالية الإسلامية: إدارتها، وتنظيمها: يتكون هذا الفصل من ستة مباحث رئيسة وخلاصة، وهي كالآتي:

المبحث الأول: طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية .

المبحث الثالث: شركات الاستثمار الإسلامية [الصناديق الاستثمارية الإسلامية] .

المبحث الرابع : شركات التمويل الإسلامية.

المبحث الخامس: شركات التأمين الإسلامية .

المبحث السادس: السوق المالية: من منظور إسلامي .

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية، والنموذج المقترح: سوف يتم استخدام التحليل الإحصائي والمالي (للظاهرة محل الدراسة) للتوصل إلى النتائج والتوصيات.

الحبيشي، وهيب عبد العزيز، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: بطرس ميالة ومشاركة الأستاذ المساعد: عُبيد شريم

الموضوع: دور الرقابة الشاملة على القطاع الحكومي في تحقيق الإصلاح المالي والإداري في الجمهورية اليمنية ((دراسة تحليلية))

The Implementation Of Controlling And Auditing The Governmental Sector Leads To Achieve A general Financial And Managerial Development In The Republic Of Yemen ((Analysis Study))

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الرقابة الشاملة على القطاع الحكومي في تحقيق الإصلاح المالي والإداري، ومن ثم تقديم استراتيجية مقترحة للرقابة الشاملة على القطاع الحكومي، ولأجل تحقيق ذلك ستسعى الدراسة بإذن الله إلى محاولة إثبات ذلك من خلال ثلاثة جوانب وهي:

- **علمياً: وذلك بالرجوع إلى ميادين المعرفة للاستفادة والاستسقاء منها لإظهار مفردات هذه الرقابة وأساليبها والمجالات الخاصة بها، وكذا المفهوم الخاص بالإصلاح المالي والإداري، لبيان العلاقة بين إجراءات هذه الرقابة وآلياتها وما تهدف إليه، وما يتطلبه الإصلاح المالي والإداري من إجراءات لإظهار كيف يمكن لهذه الرقابة أن تسهم في تحقيقه.**
- **ميدانياً: وذلك من خلال استقصاء آراء مجتمع الدراسة لمتغيراتها بما يخدم أهدافها واختبار فرضياتها والإجابة عن تساؤلاتها، بواسطة استخدام استمارة استبانة (استقصاء) ستصمم لهذا الغرض بإذن الله.**
- **تطبيقياً: سيتم من خلال تطبيق مفهوم الرقابة الشاملة على إحدى الوحدات الحكومية أو بعضها – وفقاً لما تقتضيه الدراسة – لبيان النتائج المترتبة على هذه الرقابة مقارنةً بما تُقدمة الرقابة المطبقة حالياً من نتائج، ومن ثم بيان أثر ذلك فيما تهدف إلية هذه الدراسة .**

وفي إطار ذلك ستتم -بإذن الله- محاولة تقديم استراتيجية مقترحة للرقابة الشاملة على القطاع الحكومي بما يتناسب والظروف البيئية الخاصة باليمن ، كونها – أي الرقابة الشاملة – وسيلة تعمل على تحقيق العديد من الإصلاحات، وتسهُم في القضاء على الفساد المالي والإداري .

ياغي، كنان مصطفى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: جمال اليوسف

الموضوع: أثر المؤشرات المالية والسوقية في القيمة السوقية للمنشأة (دراسة تحليلية في السوق المصرية وإمكانية الاستفادة منها في السوق السورية)

The Impact of Financial and Market Indicators on a Firm's Market Value in the Egyptian Stock Market (An Empirical Study)

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية وبين مؤشرات الأداء المالي والسوقي للشركة، وذلك من خلال التوصل إلى بناء نموذج كمي يتمثل مؤشره التابع بالقيمة السوقية للسهم، وتتمثل مؤشراته المستقلة في مجموعة المؤشرات التي تثبت دلالتها الإحصائية في تحديد القيمة السوقية للسهم. فضلاً عن دراسة أثر كل من حجم نشاط المنشأة ونوعه في العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والسوقي للسهم وبين القيمة السوقية للمنشأة.

واشتملت عينة البحث على الشركات الـ 50 الأكثر نشاطاً في السوق المصري التي أفصحت عن قوائمها المالية خلال المدة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2008.

اسمندر، محسن، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: عدنان سليمان

الموضوع: سياسة حماية القمح السوري ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – نموذج مقترح للخيارات والبدائل-

Production Policy of Syrian Wheat and its subsidies in The Frame of WTO Agreements – Proposal Model for Alternative and Choice-

يعدُّ القمح أهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية المدعومة من قبل الدولة في سورية، وذلك لعدة أسباب أهمها: تحقيق الأمن الغذائي، وهو يزرع في الأراضي البعلية والمروية، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالقمح في سورية نحو ثلث الأراضي الزراعية المستثمرة.

وتأتي أهمية دراسة قضية الدعم المقدم لمنتج زراعي استراتيجي مثل القمح كونها تشغل بال صانعي القرار والأكاديميين وعامة الناس على حد سواء، ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة هو أن سورية ما تزال خارج منظمة التجارة العالمية، وهذا سيرتب عليها الاستعداد للانضمام إليها وفهم اتفاقياتها ودراسة مدى توافق السياسات المحلية المتعلقة بدعم القمح معها ..، ولاسيما إذا ما علمنا بأن الدعم يؤثر في مجموعة من القضايا كالأمن الغذائي والمستوى المعيشي للمزارعين، علاوة على تأثيره في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتقوم الدولة بتقديم عدة أشكال من الدعم للقمح، أهمها على الإطلاق الدعم السعري. وهذا الشكل لا يتوافق وقواعد واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، مما سيرتب على سورية في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية القيام بالتحول إلى أشكال بديلة للدعم .

وسيتم في هذا البحث دراسة مختلف السياسات والسيناريوهات البديلة الممكنة لدعم القمح السوري وحمايته في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسيتضمن البحث ثلاثة فصول أساسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة هي:

الفصل الأول: قواعد حماية القمح ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثاني: تحليل الواقع الراهن لحماية القمح ودعمه في سورية والتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث: خيارات وسيناريوهات السياسات البديلة لدعم القمح السوري في ضوء انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية.

عثمان، بسام، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: محمود زنبوعه والدكتور: عدنان غانم

الموضوع: الاتجاهات الحديثة في تمويل قطاع النقل بالسكك الحديدية وإمكانية تطبيقها في سورية دراسة تحليلية

The new Trends of Financing Railways Transport and its Application Capability in Syria

تعدُّ السكك الحديدية من أهم وسائط النقل في العالم عموماً، والبري خصوصاً، بوصفها تشكل شرياناً حيوياً وإستراتيجياً فاعلاً في عمليات التنمية الشاملة، التي عرفت منذ القديم، وأخذت تغزو مختلف بقاع العالم لنقل الركاب والبضائع، فمثلت تمام التمثيل الثورة الصناعية في وسائط النقل على اليابسة، وأحدثت تغييرات أساسية في جغرافية العالم، وقلبت المفاهيم التي كانت سائدة، من حيث التوزع السكاني، والعلاقات الإنتاجية.

وعلى الرغم من تراجع دورها، وانحسار فعاليتها، وغياب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الثاني من القرن العشرين الماضي، وفقدانها لجزء كبير من نصيبها من إجمالي المنقول أمام تطور البدائل المتباينة، الأكثر سرعة، ومرونة، وإتماماً للخدمة، في عمليات الحركة والانتقال، إلا أن هذه المنظومة لاتزال تمثل بُعداً حضارياً رئيسياً في العملية الاقتصادية الاجتماعية، وتحظى باهتمام حكومات الدول المختلفة في العالم، تأكيداً لدورها في ظل الاستراتيجية المحدثة لقطاع النقل، المتمثلة بتأمين وسائل نقل آمنة، ونظيفة، وميسورة التكلفة، من أجل التنمية المستدامة.

وتأسيساً عليه، بدأت كثير من الدول المتقدمة والنامية بعملية تطويرها، واستثمارها بكفاءة أكبر، من خلال إشراك القطاع الخاص وفق الصيغ والأساليب المختلفة للشراكة، التي لاقت قبولاً كبيراً في العقد الأخير من القرن الماضي، وحظيت بدعم الحكومات المختلفة، وبتأييد من القطاع الخاص نفسه، وفق منهج براغماتي مرتكز على نقاط واضحة يتيح للطرفين تحقيق مصالحهما ضمن سياق الشراكة القائمة.

الرجى، منصور ناصر كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: طارق الخيّر ومشاركة الدكتور نازم ملكاوي

الموضوع: نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة ميدانية للمصارف التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"

Management Information Systems And Their Role In Achieving Competitive Advantage –Field Study For Commercial Banks That Work At Amman Stock Exchange–

يسعى البحث إلى دراسة مفاهيم أساسية في حقل نظم المعلومات الإدارية التي أصبحت ضرورة لابد منها من أجل استمرار الشركات وبقائها في السوق في ظل المنافسة الشديدة التي تتعرض لها، فضلاً عن التكلفة المرتفعة جداً لتصميم هذه النظم وتطويرها وبنائها بشكل مستمر، خاصة في ظل التطورات الهائلة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. والتركيز كذلك على الميزة التنافسية في المصارف التجارية المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية، إذ تضطر هذه المصارف إلى تقديم معلومات لهذا السوق ومن ثمَّ إطلاع المنافسين عليها وبشكل مستمر. وبعد ذلك يحاول الباحث الربط بين نظم المعلومات الإدارية والميزة التنافسية، وإبراز الدور الذي تقوم به نظم المعلومات الإدارية في تحقيق هذه الميزة للمصارف التجارية. وتركزت المشكلة الأساسية للبحث في التساؤل الرئيسي الآتي: كيف يمكن لنظم المعلومات الإدارية أن تؤدي دوراً أساسياً في دعم الاستراتيجية التنافسية للمصارف التجارية من خلال المعلومات التي تقدمها للمصرف بمختلف إداراته بحيث تؤدي في النهاية إلى تحقيق ميزة تنافسية لهذا المصرف؟ ولذلك هدف البحث إلى معرفة الدور الذي تؤديه نظم المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأسواق المالية، وذلك من خلال تعرّف نظم المعلومات الإدارية الموجودة فيها وكذلك تعرّف موقفها التنافسي، وتحليل العلاقة بين هذه النظم والميزة التنافسية في البنوك عينة الدراسة ومن ثم تحديد الدور الذي تقوم به نظم المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية في تلك البنوك.

شعلان، رائق سليمان، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور، أحمد عبد العزيز ومشاركة الدكتور: جاسم زكريا

الموضوع: النظام القانوني للقوات الدولية في الجولان والآثار المترتبة

The legal system of the international forces in the Golan and the effects

أدت التطورات السياسية والعسكرية التي أعقبت حرب تشرين التحريرية، إلى دخول سورية وإسرائيل في مفاوضات غير مباشرة قادتها الإدارة الأمريكية، تركزت على موضوع الفصل بين القوات العسكرية لكلا الجانبين، وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق لفصل القوات، وُقِّع في جنيف يوم 1974/5/31 م، وذلك كخطوة أولى نحو التوصل إلى سلام عادل ودائم وفقاً لقراري مجلس الأمن 338 و 242.

وقد تضمن الاتفاق جملة من الترتيبات العسكرية والأمنية، أهمها : موافقة الطرفين المتحاربين على مرابطة قوات دولية في الجولان تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتعمل بإشرافها المباشر، أطلق عليها اسم "قوة مراقبي فض الاشتباك" مهمتها الأساسية، بذل قصارى جهودها للمحافظة على وقف إطلاق النار، والتأكد من أنه يراعى بدقة، والإشراف على الاتفاق والبروتوكول الملحق به بشأن مناطق الفصل والتحديد.

تتمحور الإشكالية التي تتناولها هذه الدارسة حول مسألة أساسية وهي: أن وجود القوات الدولية في الجولان كأداة سلمية من أدوات الدبلوماسية الدولية وجود مؤقت، غايتها المساعدة في تثبيت وقف إطلاق النار تمهيداً لانطلاق العملية السلمية، التي تهدف – من بين ما تهدف إليه – إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي السورية المحتلة. فالقوة إذاً جزء من اتفاق الفصل، واتفاق الفصل جزء لا يتجزأ من التسوية العادلة الشاملة التي ستؤسس على قرارات الشرعية الدولية .

وعلى الرغم من أنَّ القوة قد حققت مهامها بنجاح كامل، وذلك بفضل تعاون كلا الطرفين، حيث ساد الهدوء شبه المطلق في جبهة الجولان ، إلا أن العملية السلمية التي كان من المفترض أن تنطلق بعد مدة قصيرة لا تتعدى العام أو العامين من التوقيع على اتفاق الفصل لم تبدأ إلا عام 1991، وعلى الرغم من مرور نحو سبعة عشر عاماً لم يتوصل الطرفان إلى تسوية بسبب استمرار رفض إسرائيل تنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة عليها، وفي مقدمتها الانسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران 1967م .

وانطلاقاً مما تقدم، سأحاول في هذه الدراسة التي جاءت في بابين، كل باب مؤلف من ثلاثة فصول، الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما الأحكام القانونية التي تحكم وتنظم وجود قوة مراقبي فض الاشتباك وعملها ومهامها؟ وما أساسها القانوني؟ وما طبيعتها؟ ولماذا بقي هذا الترتيب (أي اتفاق الفصل بمكوناته كافة، ومنها مرابطة قوة مراقبي فض الاشتباك) على ما هو منذ عام 1974 حتى الآن؟ وما انعكاسات ذلك على احتلال إسرائيل للجولان، ومدى تأثير وجود القوة الدولية بوصفها حاجزاً سياسياً على حق سورية في استخدام القوة لتحرير أرضها المحتلة في حال إخفاق المفاوضات السلمية ؟

الرفاعي، محمد هلال قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: أحمد إسماعيل

الموضوع: تطور مفهوم نظام المجلسين التشريعيين في النظم السياسية المعاصرة

The Concept Development Of Bicameral System In The Modern Politecal Doctrines

يعدُّ البرلمان من أهم المؤسسات الدستورية التي تشكل الهيكل العام والعامود الفقري لمختلف أشكال الدولة الحديثة، باعتباره السلطة أو المؤسسة الدستورية التي يناط بها مهمة التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من جهة، ومن جهة ثانية بوصفه رمزاً للديمقراطية وممثلا للشعب الذي هو مصدر السلطات. وتتعدد صور الهيئات البرلمانية ومسمياتها وأشكالها، وتتباين مكوناتها وآليات عملها بتعدد أشكال الأنظمة السياسية والدستورية التي تنشئها، إلا أن هذه الصور المتعددة للهيئات البرلمانية أو المجالس التشريعية قد درج الفقه الدستوري على دراستها تحت نظامين : الأول نظام المجلس الفردي أو ما يسمى بنظام المجلس التشريعي الواحد UNBICAMERAL SYSTEM، وهو أن تناط السلطة التشريعية بمجلس واحد منتخب يمثل الشعب، تحت مسميات مختلفة درجت الدول على استخدامها، مثل مجلس الشعب أو مجلس الأمة ــ المجلس الوطني ــ الجمعية الوطنية .

أما النظام الثاني أو الصورة الأخرى للمجالس التشريعية والهيئات البرلمانية التي تشكل محور دراستنا وهي ما يعبر عنها بالثنائية أو الازدواجية البرلمانية BICAMERALISM (نظام المجلسين التشريعيين)، وذلك بأن تناط السلطة التشريعية بمجلسين، يكون المجلس الأول فيها منتخباً يمثل الشعب بعمومه، أما المجلس الثاني فقد يكون معيناً بكامل أعضائه، وقد يكون عدد من أعضائه منتخباً.

وهذا ما دعانا إلى وضع عدد من الأسئلة والفرضيات ذات العلاقة، لتتمحور جميعها في إطار الثنائية البرلمانية وازدواجية السلطة التشريعية، ومعيار التمثيل الحقيقي لعموم أفراد الشعب وقطاعاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومدى انسجام هذا النظام مع مبدأ الفصل بين السلطات، واستطراداً فإنَّ هذا الموضوع يثير عدداً من التساؤلات ذات العلاقة والدلالة التي تستوجب دراستها على الصعيد النظري وعلى صعيد الممارسة التطبيقية، وهذا ما يطلق عليه في أدبيات البحث العلمي بإشكالية الدراسة أو مشكلة البحث.

هذه الدراسة وأبجديات هذا البحث تقتضي تقسيمه إلى قسمين: الأول يتناول الجانب النظري بأبعاده المختلفة (التاريخية، والفلسفية والفكرية والدستورية والقانونية والتنظيمية). أما القسم الثاني فيتناول الجانب التطبيقي العملي لنظام المجلسين بأبعاده المتعددة، وكل قسم من هذين القسمين يحتوي على بابين وأربعة فصول وثمانية مباحث وكل مبحث يتضمن مطلبين. وهذا ما سنعمل عليه من خلال الخطة التي تم إعدادها ومناقشتها في مجلس القسم ومجلس كلية الحقوق في جامعة دمشق.

قريطم، عيد، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: محمد الحسين ومشاركة الدكتور: مهند نوح

الموضوع: التفويض في ممارسة الاختصاصات الإدارية (دراسة مقارنة)

La delegation d'exerser les compétence administratives

يحتل التفويض في الاختصاص مكانة مهمة بين موضوعات القانون الإداري ويعدُّ التفويض من الوسائل الفعالة في الإصلاح والتطوير الإداري بعد أن أصبح الرئيس الإداري غير قادر على مباشرة الاختصاصات كلّها بنفسه، ومن هنا جاء التفويض بوصفه إحدى الوسائل التي يتم بموجبها توزيع مهام الوظيفة الإدارية.

تناولت هذه الدراسة التفويض في الاختصاصات الإدارية من خلال التعرض إلى الجوانب الفقهية والقضائية والتشريعية في كل من فرنسة ومصر وسورية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج المقارن والتحليلي، من خلال المقارنة بين المواقف الفقهية والأحكام القضائية والنصوص التشريعية، وبيّنت أهمية التفويض في الاختصاصات الإدارية، ودوره في سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، وقد قُسِّمَتْ هذه الدراسة إلى بابين، تناولت في الباب الأول ماهية التفويض في الاختصاصات الإدارية من خلال فصلين اثنين، تحدثت الدراسة في الفصل الأول عن مفهوم التفويض، وفي الفصل الثاني عن أنواعه، وتناولت هذه الدراسة في الباب الثاني النظام القانوني للتفويض في الاختصاصات الإدارية، وذلك من خلال فصلين اثنين: تناولت في الأول الأحكام العامة للتفويض، وفي الفصل الثاني آثار التفويض في الاختصاصات الإدارية.

وأخيراً جاءت الخاتمة لتتضمن النتائج والتوصيات التي تمخضت عن هذه الدراسة.

الحسيني، محمد أديب ، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور: محمد الحسين

الموضوع: الإدارة التعاقدية للمرفق العام وفق نظام B.O.T -عقد الإنشاء والإدارة والتسليم-

The Contractual Administration of the Public Service According to B.O.T Project .
- The Build, Operate, and Transfer Contract -

برزت في أواخر القرن العشرين مشكلة إدارة المرافق العامة الاقتصادية ، حيث ظهر قصور الطرائق التقليدية وعجزها في إدارة الدولة لهذه المرافق، نظراً إلى ما تتطلبه من تكاليف ضخمة وتكنولوجيا متطورة؛ مما حمل معه مشكلات التمويل والقروض والمخاطر المالية وسواها .
في ضوء ذلك اتجهت مختلف دول العالم إلى القطاع الخاص لمشاركته في إنشاء المرافق العامة الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية وإدارتها، وظهرت عقود BOT إحدى أهم الآليات التي تمكّن الدولة من إقامة هذه المشروعات الضخمة وخلق مناخ استثماري دون إرهاق ميزانية الدولة، إذ تتحمل شركة المشروع مسؤولية التمويل ومخاطر المشروع .
وقد ولدت عقود BOT في البيئة القانونية الأنكلو الأمريكية التي لا تعرف تمييزاً بين العقد العادي ((المدني والتجاري)) والعقد الإداري، وحين وفدت هذه العقود إلى دول النظام اللاتيني – فرنسة ومصر وسورية – أثارت مشكلات قانونية وخلافات فقهية حادّة بشأن تكييف هذه العقود وتحديد طبيعتها القانونية. هل هي عقود إدارية أم أنها من عقود القانون الخاص .
ومن الناحية العملية فإن دورة حياة المشروع المنفذ عن طريق عقد BOT تمر بمراحل متعددة بدءاً من المرحلة التمهيدية والاستشارات وتقديم العروض واختيار شركة المشروع إلى مرحلة تنفيذ الالتزامات المتبادلة واستثمار المشروع، وانتهاء بمرحلة إعادة المشروع إلى الإدارة المتعاقدة وهو بحالة جيدة وصالحاً للاستثمار .
وتتعدد العلاقات العقدية الناجمة عن أسلوب BOT فهناك العلاقات المتعلقة بتشييد المرفق وتشغيله، وما ينشأ عنها من علاقات بين شركة المشروع وكل من المقاول من جهة والمشغل من جهة أخرى.
وهناك العلاقات العقدية التي تنشأ مع الممولين وهو ما يطرح مسألة العلاقات التمويلية وطرائق التمويل وحقوق المقرضين، وأخيراً هناك العلاقات بين شركة المشروع أو المشغّل من جهة والمنتفعين من المرفق أو المشروع موضوع عقد BOT من جهة أخرى، وهو ما يثير مسألة قواعد الانتفاع من المرافق العامة موضوع عقد BOT.

تدمري، خالد قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور: فيصل كلثوم

الموضوع: واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

Reality of Theory of sovereignty in light of the new international changes

يتناول البحث في "السيادة"، من حيث إنها تعني: "حق الدولة في تقرير الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها...، مع احتفاظها بالحق باستخدام الإكراه والقوة، إذا اقتضى الأمر، للإلزام بإطاعة قراراتها وتنفيذها..."، بشكل أساسي، التطبيقات والممارسات المختلفة ذات الصلة بها، والآثار الخطيرة الناجمة عن ازدواج المعايير بل تعددها أحياناً، وعدم النزاهة والتجرد والموضوعية...، في ممارسات الدول الكبرى والمنظمات الدولية...، وطغيان المصالح الخاصة للدول على قيم الحق والعدل والمساواة...، بحيث أصبحت سيادة الدول واستقلالها وشؤونها الداخلية مفاهيم فضفاضة وضبابية، غير واضحة الملامح والحدود، خاضعة لتفسيرات وتأويلات مختلفة...، فهناك دول تُحتَل، وأخرى تُقسَّم أو تُقتطع أجزاء منها لتُشَكَل دولاً مستقلة جديدة، ودول تُغيَّر أنظمتها، أو تفرض عليها تدابير أو إجراءات معينة...، ورؤساء دول وحكومات، يحاكمون أمام محاكم دولية، ويقال: إنَّ ذلك يتم وفقاً للقانون الدولي، بمعنى أنه لا يشكل انتهاكاً أو تدخلاً غير مشروع في سيادة تلك الدول...

وإذا ما أردت التحديد أكثر، وباختصار، فأقول: إنَّ البحث يتضمن في الباب الأول منه عرضاً للجانب النظري لـ"السيادة": ما كانت عليه لدى بعض الحضارات القديمة...، ونظريات أصل السلطة المختلفة...، ومفهوم "السيادة"، من حيث تعريفها وطبيعتها وتكييفها القانوني وتحليلها، وبيان العلاقة بينها وبين بعض المفاهيم القانونية ذات الصلة...، وهنا تطرقت إلى نظريات تحديد السلطة...، وتضمن هذا الباب أيضاً: "السيادة" في تجلياتها المختلفة، من حيث علاقتها بالإقليم...، ولاسيّما جهة تنظيم ممارستها، والتكييف القانوني لهذه الممارسة في الأقاليم المختلفة، كالبحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وأعالي البحار...، والجو والفضاء... إلخ، وأشكال الحكومات، وأشكال الدول من منظور السيادة...، والعوامل المؤثرة في تمتع الدولة بالسيادة، وأخيراً حقوق الدول...، مع التركيز على بعضها مما له علاقة مباشرة بموضوع البحث، كحق البقاء والحقوق المتفرعة عنه، ولاسيّما الدفاع عن النفس...، وكحق الحرية والاستقلال، والمساواة...

أما الباب الثاني فتضمن، بشكل أساسي: "السيادة" في ظل التنظيمات الدولية...، ولاسيّما الأمم المتحدة، وفي ظل ما يصدر عن مجلس الأمن...، من قرارات ملزمة، وتدخله في شؤون الدول، والتطور الحاصل في النظام القضائي الدولي، الذي امتدت اختصاصات بعضه لتشمل الأشخاص

الطبيعيين كمدعين، والأهم كمدعى عليهم، وتضمن هذا الباب أيضاً عرضاً لأهم أشكال التـــدخل فـــي شؤون الدول، ومبرراته...، وإشارةً إلى بعض جماعات الضغط، وتأثيراتها فـــي ســـيادة الـــدول...، وتضمن أخيراً الآفاق المستقبلية للسيادة المتمثلة بالتصورات المختلفة حول "الحكومة العالمية" التـــي لو قامت في يوم من الأيام...، لما بقي وجود لمفهوم "السيادة" الشائع حالياً...، ولتغيـــرت مـــدلولات مفاهيم القانون الدولي كلها تقريباً.

المفتي، سلمى سائد، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور: ماجد الحموي

الموضوع: جريمة الاتجار بالأشخاص في ضوء قواعد القانون الدولي
The Crime of Trafficking in Persons in the rules of the International law

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف جرائم الاتجار بالأشخاص، وعولج هذا الموضوع من خلال عدة محاور هي: تحديد مفهوم الاتجار بالأشخاص ومقوماته وصوره والأساليب المتبعة مع الضحايا المتاجر بهم من قبل المتاجرين .

فضلاً عن تعرّف الأسباب وراء انتشار هذه الظاهرة، والفئات المستهدفة منها، والتوزيع الجغرافي لهذه الظاهرة . ثم تم توضيح الانعكاسات المترتبة على هذه الجرائم ، والتحديات التي تواجه الجهود المبذولة للمكافحة، والتعرف إلى هذه الجهود سواء على المستوى الدولي والمحلي، وأخيراً تم تناول استراتيجيات المكافحة لمثل هذه الجرائم .

وقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل من أبرزها طرح تصور كامل عن جرائم الاتجار بالأشخاص وما يتعلق بها، وأبرزت النتائج كذلك الجهود المبذولة على المستوى الدولي والمحلي، ولاسيّما الجهود التي تقوم بها الدول مؤخراً من حيث الدساتير والتشريعات والاتفاقيات والبروتوكولات، بهدف السيطرة على هذه الجرائم والحد منها .

وأخيراً طرحت الدراسة بعض الاستراتيجيات والتوصيات التي من المتأمل أن تكون فعالة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

وقد قُسِّمَ موضوع الدراسة إلى مقدمة وبابين:

الباب الأول : الإطار القانوني لجريمة الاتجار بالأشخاص

وقد قسم الباب الأول إلى فصلين :

الفصل الأول : مفهوم جريمة الاتجار بالأشخاص .

الفصل الثاني : صور الاتجار بالأشخاص .

الباب الثاني :التعاون الدولي في مواجهة جرائم الاتجار بالأشخاص

وقد قسم الباب الثاني إلى فصلين :

الفصل الأول : الجهود الدولية لمنع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا .

الفصل الثاني : دور الأجهزة الدولية في مكافحة الاتجار بالأشخاص .

العكلة، وسام الدين، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الدكتور: ياسر الحويش

الموضوع: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية "دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي"

The Role of the International Atomic Energy Agency in the Supervision on Nuclear Energy Usage for Objectives. An applied study on the Iranian Nuclear File in the light of the International Law.

- يعالج هذا البحث قضية من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية وأبرزها، ألا وهي قضية منع انتشار الأسلحة النووية، وحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومحاولة الضغط على الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلفها دول النادي النووي كما هو الحال مع إيران، حيث دخل الملف النووي الإيراني منذ عام 2002 منعطفاً جديداً باتت معه الدول الكبرى تنظر بعين الريبة والشك إلى النشاطات النووية الإيرانية، فيما شددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من رقابتها لتلك النشاطات، ليفرض الملف النووي الإيراني نفسه كأحد الملفات الساخنة على الساحة الدولية إذْ تشتد حرارته وتبرد وفق إيقاع التعاون الذي تبديه طهران مع المطالب الدولية.
- ويأتي هذا البحث في مرحلة حساسة على طريق التعامل الدولي مع الملف النووي الإيراني، وينطلق من فكرة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المطروحة بصورة علمية وقانونية موسعة، أهمها:
- هل يمكن الاعتماد على رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني؟ وهل تملك الدول العربية في المرحلة الراهنة ما يمكن أن تسهم فيه وبجدية في الأزمة النووية الإيرانية حلاً أو تعقيداً، وهل يمكن حل هذه الأزمة سلمياً من خلال تطبيق القرارات الدولية جميعها على دول المنطقة جميعها دون استثناء وبآن واحد، فضلاً عن نبذ سياسة المعايير المزدوجة، والسؤال الأهم هو حجم التداعيات التي يمكن أن تترتب على امتلاك إيران للسلاح النووي على الدول العربية عامة، والدول الخليجية بشكل خاص، وهل يعدُّ امتلاك إيران للسلاح النووي خطراً عالمياً ويشكل اعتداء مسلحاً على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمَّ يخولها

استخدام القوة المسلحة ضدها استناداً إلى ما يسمى بـ/ نظرية الحرب الاستباقية /، وما السيناريوهات السلمية والعسكرية التي قد تلجأ إليها الولايات المتحدة لتسوية مشكلة البرنامج النووي الإيراني، وهل ستسهم العقوبات الدولية المفروضة على إيران بموجب قرارات مجلس الأمن في تراجعها عن تحقيق طموحاتها النووية .

- يحاول هذا البحث دراسة إشكاليات استخدام الطاقة النووية وإمكانية تطويرها لتصنيع أسلحة نووية والضمانات الدولية التي تشجع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم السعي إلى امتلاك هذه الأسلحة وتطويرها، والجهود الدولية المبذولة لحصر استخدامها في الأغراض السلمية، وإسقاط هذه الإشكاليات على الملف البرنامج النووي الإيراني من خلال دراسته بطريقة علمية قانونية معمقة دون تمييز أو انحياز مسبق وقراءة تداعياته على منطقة الشرق الأوسط، وأبرز السيناريوهات السلمية والعسكرية المقترحة لتسويته، ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في معالجة الأزمة النووية الإيرانية، ومدى تأثرها بالضغوط الدولية حيال ذلك .

سمهود، فتحي المبروك، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: حسين يوسف القاضي ومشاركة الدكتور نصر صالح محمد

الموضوع: تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون Sarbanes-Oxley وإمكانية التطبيق في البيئة العربية- دراسة استكشافية ميدانية

Evaluation of Internal Control Effectiveness under Sarbanes-Oxley Act and possibility of application in Arabic Environment- - An Explorative Study -

هدف البحث إلى تحديد مدى صلاحية تطبيق متطلبات تقويم الرقابة الداخلية التي يتضمنها قانون Sarbanes-Oxley الأمريكي لعام 2002 في البيئة العربية من وجهة نظر مراجعي الحسابات، كأطراف محايدة وذات صلة مباشرة بالموضوع، من خلال بحث محفزات تطبيقه في الوطن العربي وشروط التطبيق الجيد ومدى توافرها، وهل هذه الشروط هي ذاتها ما حدد في الدراسات السابقة في البيئات الغربية، زيادة على ذلك هدف البحث إلى تعرّف هل كانت هذه المتطلبات بالفعل تعدُّ السياق المناسب لتطوير نظم الرقابة الداخلية في الشركات العربية، وسيتبع الباحث أسلوب الدراسات الاستكشافية في عدة دول عربية، يتبعه بأسلوب الدراسات المقارنة في مابين هذه الدول، لانجاز الأهداف المذكورة آنفاً، معتمداً على الاستبانة بوصفها وسيلة ملائمة لتجميع البيانات في مثل هذا النوع من الدراسات العلمية.

مستو، بديع عبده، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: يوسف شباط

الموضوع: العلاقة التبادلية بين إصلاح النظـام الـضريبي الـسوري والتحـولات الاقتصادية - دراسة مقارنة –

The mutual relation between tax fex ment in Syria and economical changes

إن مرونة النظام الضريبي وقدرته على مواجهة مايطرأ علـى المجتمـع مـن تغيـرات اقتـصادية واجتماعية وسياسية ضرورة أثبتتها الإصلاحات الضريبية في الدول المتقدمة، رغـم قـدم عهـدها بالضرائب الحديثة وما توافر لها من مقومات استقرار نظمها الضريبية؛ سواء من ناحيـة بلوغهـا أعلى مراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي أو من ناحية ارتفاع مستوى كـل مـن كفـاءة إدارتهـا الضريبية والوعي الضريبي والتكوين المحاسبي لدى المكلفين فيها.

فما بالنا بالنظم الضريبية في الدول المتخلفة التي تحتاج إلى قدر غير قليل من المرونة يـسمح لهـا بملاحقة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث نتيجة لما تتبعه هذه الدول من خطط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.

إن إلقاء نظرة على الهيكل الضريبي الموجود في سورية نجد أنه يتألف مـن مجموعـة الفـرائض القانونية والفقهية التي تقتطعها الدولة دون أن تشكل نسيجاً منسجماً يجمع بـين عناصـره الهـدف ووحدته ولم يتمكن من مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في سورية وخاصة بعد قيام الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الخالد حافظ الأسد، ولم يعد يلبي الاحتياجات الاقتـصادية والاجتماعية المطلوبة منه.

وقد اقتضى تقسيم البحث في هذه الأطروحة إلى جزءين اثنين عالج الأول تشخيص الواقع الـضريبي القائم والعقبات التي تعترض النظام الضريبي، في حين خُصِّصَ الجزء الثاني للحديث عن مدى تحقيق النظام الضريبـي السوري لأهدافه ورسم خطة الإصلاح الضريبـي.

عدي، فراس محمد وليد، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور أيمن أبو العيال ومشاركة الدكتور عمار غزال

الموضوع: إبرام العقد الإلكتروني

Electronic Contract Formation

أدى التقدم التكنولوجي في عالم الاتصالات إلى ظهور وسائل إلكترونية جديدة للتعاقد، يعدُّ من أهمها الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ويأتي بعدها الفاكس والهاتف ورسائل الهاتف المحمول والتلفاز.

والتعاقد عبر وسائل إلكترونية لا يختلف عن التعاقد التقليدي من حيث المبدأ، إلا أنه يثير بعض التحديات القانونية التي دفعت المشرع لسن تشريعات خاصة ناظمة له، تتجلى هذه التحديات في مجال إبرام العقد الإلكتروني في ما يأتي:

- من حيث الرضا: تبادل الإرادة عبر وسائل إلكترونية، من حيث القواعد الخاصة بكل من الإيجاب والقبول الالكتروني، وصورهما التي تختلف باختلاف الوسيلة الإلكترونية المستعملة، وشروط صحة كل منهما وفاعليته. وأثر التعاقد الجاري عبر وسيط إلكتروني مؤتمت. وتحديد زمان إبرام العقد ومكانه لما في ذلك من أهمية في التزامات أطرافه وحياة العقد بشكل عام .
- من حيث الشكل: مدى إمكانية استيفاء الشروط الشكلية المطلوبة في بعض العقود، عند إبرامها عبر وسائل إلكترونية. وبيان ماهية الكتابة الإلكترونية ومدى الاعتداد بها، والتوثيق الإلكتروني وشروطه والجهات المنوط بها القيام بمهامه. والضوابط التي عمل المشرع على إرسائها حماية لأطراف التعاقد ولاسيّما الطرف الضعيف (المستهلك).

كل هذه النقاط نوقِشَتْ من خلال مقارنة علمية قانونية بين التشريعات العربية والدولية والأوروبية والأمريكية. على نحو يتيح المفاضلة بينها وإبراز مزايا كل منها واستخلاص النتائج والتوصيات اللازمة كلبنة في بناء تشريعي بات من الضروريات لاستقرار المعاملات القانونية الإلكترونية.

الزلمي، بسام أحمد، كلية الحقوق، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور: عبود السراج
الموضوع: غسل الأموال والسرية المصرفية
Money Laundry and Banking Secrecy

يُعدُّ النشاط المصرفي في عصرنا الحالي عصب النشاط الاقتصادي ككل، فقد انقضى الزمان الذي كان يحتفظ فيه الشخص بالأموال التي يملكها في منزله أو في مكان خاص به خاضع لسيطرته المباشرة، ويقوم بعمليات البيع والشراء والإقراض وغيرها من العمليات المالية و الاقتصادية من خلال دفع النقود وقبضها مباشرة"، وأصبح يقوم بهذه العمليات من خلال المصارف التي تُعدُّ أكثر أماناً ويسراً خاصة" مع تطور وسائل الاتصالات و ظهور الشابكة (الإنترنت) الذي مكّن صاحب الحساب من التحكم بحسابه وتحريكه وهو جالسٌ في منزله، ومع ظهور وسائل دفع جديدة كالنقود الإلكترونية.
كما تُعد السرية المصرفية عصب النشاط المصرفي ومن دونها لا يمكن أن يتطور هذا النشاط أو يستمر، فلا أحد يقبل أن يتعامل مع مصرف يعرف سلفاً أنه يفشي أسراره بما يلحق الضرر به. وهذا الوضع خلق مشكلة" خطيرة" وهي استغلال الجهاز المصرفي الذي يعتمد السرية المصرفية لارتكاب جريمة غسل الأموال ،هذه الجريمة التي تُعدُّ حديثة النشوء إذا ما قورنت بغيرها من الجرائم التقليدية، لكنها أصبحت أشدها خطراً لما لها من آثارٍ مدمرة تطال جوانب الحياة جميعها.
وفي رسالتي لنيل درجة الدكتوراه وهي بعنوان غسل الأموال والسرية المصرفية أردت إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة القائمة بين السرية المصرفية كالتزام لا يمكن الاستغناء عنه و بين جريمة غسل الأموال التي أصبحت على درجةٍ من الخطورة يجب معها على كل دولة أن تتصدى لها مهما كانت نتائج هذا التصدي. وفي سبيل الوصول إلى حقيقة هذه العلاقة قمت بتقسيم رسالتي إلى:
باب تمهيدي عرّفت فيه كلاً من جريمة غسل الأموال و الالتزام بالسرية المصرفية فكلاهما واجب التعريف، لأن جريمة غسل الأموال ظهرت حديثاً ولا يعرفها كثير من القراء حتى المتخصصين بالقضايا الجزائية، والسرية المصرفية التزام مفروض على المصرف منذ وقت طويل لكنها مفهوم اقتصادي بحت، وعند الحديث عنه في الأمور الجزائية لا بد من التعريف به.
قسم أول بحثت من خلاله في حدود العلاقة بين جريمة غسل الأموال والالتزام بالسرية المصرفية، وهل هما متلازمان دائماً أم أنه توجد حالات تنفصلان فيها عن بعضهما وتُصبح السرية المصرفية بريئةً من غسل الأموال.

وقسمٌ ثانٍ تطرقت فيه إلى موضوع مكافحة جريمة غسل الأموال من حيث الطرائق والعقبات، وهــل هذه المكافحة تستلزم بالضرورة التضحية بالسرية المصرفية، أم أنه يمكن التوفيــق بينهمـــا، وهــل للجهاز المصرفي دور في هذه المكافحة.

سلمون، منير، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: أحمد عبد العزيز والدكتور: نور الدين خازم

الموضوع: مفهوم مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية وفق القانون الدولي العام في ظل الوضع الراهن

The principle of Non-intervention In The Domestic Affairs in Accordance With The General International Law Under Status Quo

إنّ مبدأ عدم التّدخل في الشّؤون الداخليّة للدّول، كغيره من المبادئ الأساسيّة في القانون الدّولي، كان استجابة لحاجات المجتمع الدّولي، وضرورة ملحّة لضبط ميزان العلاقات الدوليّة. هذا المبدأ الذي حظي باهتمام التنظيم الدولي ولاسيّما ميثاق الأمم المتّحدة، وقرارات الجمعية، لا شكّ أنّ هناك حاجة ملحة وأهمّية كبيرة لدراسته، ومع أنّ التّدخل في شؤون الدول، قديم في وجوده وعدد حالاته، لكنه جديد في صوره وقولبته مع مفاهيم نبيلة مثل المصلحة الإنسانية، والدفاع الشرعي، وتحقيق الديمقراطية ونصرة الأقليات، والخطير في إكساب بعض أعمال التّدخل شرعية دولية مصطنعة، وذلك تحت تأثير الضغوط الأميركية والمصالح وتقاسم المكاسب. فالولايات المتّحدة التي ينضح تاريخها بالتدخلات وما تركته من تداعيات خطيرة على الشعوب والدول هشّم تدخلها العسكري في كل من أفغانستان والعراق، هذين البلدين بكل مقوماتهما. وأرخى التّدخل الأميركي والفرنسي في الشأنين السوري واللبناني ثقله ليس فقط، على الشعبين السوري واللبناني، وعلى العلاقة بين الدولتين، وإنّما على العلاقات العربية - العربية، كلّها دخلت مرحلة توتر وعدم ثقة وغياب المصداقية. وتداعيات التّدخل تتجاوز الدول، إذ لا بدّ في كلّ عملية تدخل أن تُخرق قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة، ومن هنا كان لا بدّ من السؤال دائماً، كيف تواجه الشعوب والدول سياسات وأعمال التّدخل؟ وكيف تساعد منظمة الأمم المتّحدة والمنظمات الإقليمية في كبح هذه الأعمال التي ترقى إلى درجة الجرائم الدولية؟

هنا تأتي أهمية التوجّهات الساعية إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة، بحيث تكون فعالة وحاسمة في قطع دابر هذه الجرائم الدولية. وكذلك تأتي أهمية تبني، الشعوب ضحية أعمال التّدخل، خطاب المواجهة ضد أعمال التّدخل. ومن هنا يصبح دور الحكومات العربية والإسلامية في تأهيل مواطنيها ومؤسساتها الوطنية حتمياً، لتكون قادرة على ردّ هذه التّدخلات وإفشالها، وهذا التّأهيل أقل ما يعنيه إعادة الحقوق والمكتسبات الإنسانية لهذه الشعوب.

البيطار، سوسن، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد الحسين ومشاركة الدكتور: مهند نوح

الموضوع: آثار العقود الإدارية بالنسبة إلى الغير

The effects of The administratif contractIn relation to others

يعدُّ القرار الإداري من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الإدارة للنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلا أن للإدارة سبيلاً آخر للقيام بمهامها تلجأ إليه في حال قدرت أنه السبيل الأنجع لتحقيق الأهداف العامة، وهو طريق الاتفاق الودي مع الأفراد الذي ينتج عنه نوعان من العقود:

- **عقود إدارة تخضع للقانون الخاص .**
- **عقود إدارة تخضع للقانون العام. ويطلق عليها تسمية "العقود الإدارية"، هذه العقود عرفها القضاء الإداري السوري بأنها:**
- **"العقود التي يبرمها شخص عام بقصد تسيير مرفق عام وتظهر فيه نيته في الأخذ بأحكام القانون العام من خلال تضمين تلك العقود شروطاً غير مألوفة في القانون الخاص".**

والاختلاف بين نوعي عقود الإدارة السابقة يتجلى بصورة واضحة خلال مرحلة تنفيذ العقد الإداري من خلال الآثار التي ينتجها سواء بين طرفيه أو في مواجهة الغير، وهذه النوع الأخير من الآثار سيكون محور الدراسة التي سأقدمها من خلال هذه الرسالة .

بداية رأيت من الأهمية أن أبدأ البحث بفصل تمهيدي أبين فيه مبدأ القوة الملزمة للعقد بالنسبة إلى الأفراد ومدى انطباق هذا المبدأ على العقود الإدارية .

ثم قسمت بقية البحث إلى بابين قدمت في الأول منهما دراسة تفصيلية للأسس العامة التي تحكم الآثار المتولدة عن العقد الإداري مؤكدة في الفصل الأول استقلال المبادئ التي يخضع لها العقد الإداري في تنفيذه، عن تلك التي يخضع لها العقد المدني، في حين حاولت في الفصل الثاني استنباط الحل القانوني الملائم لتبرير امتداد آثار العقود الإدارية إلى الغير، و تقديم نظرة جديدة غير مسبوقة للأساس القانوني الذي يبرر هذا الامتداد .

وسردت في الباب الثاني بعض الصور التي تتجلى فيها آثار العقود الإدارية بالنسبة إلى الغير، محاولة توضيح السبل القانونية التي يتمتع بها الغير لضمان حقوقه تجاه المرافق العامة كذلك تجاه المتعاقد الذي منحته الإدارة العديد من الميزات والسلطات التي تخوله فرض التزامات تجاه الغير.

طوكان، صدَّاع دحام، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: ياسر الحويش والدكتور: حسن البحري

الموضوع: مسؤولية سلطات الاحتلال عن انتهاك القواعد الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان – حالة العراق)

)Occupation authorities responsibility on constitution rules about human rights contravention - case Iraq)

تحدثت في الباب الأول عن ماهية القواعد القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان. من خلال توضيح مفهوم حقوق الإنسان وحمايته في القانون الدولي، إذْ كانت مهمة إعداد شرعية دولية لحقوق الإنسان أحدَ أهمِ الشواغل الأساسية للأمم المتحدة ، لذلك أصبحت الشرعية الدولية لحقوق الإنسان تتكون من أربعة صكوكٍ دوليةٍ هي:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1946.

2- الاتفاقية الدولية بشأنِ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

3- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

4- البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

وكان لا بد من توضيح معنى القواعد الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان ومفهومها وفق القواعد الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق. أما الاحتلال الحربي والآثار القانونية المترتبة عليه من خلال مدى مشروعيته وحدود سلطاته، فخصصت له الباب الثاني إذ ينقسم القانون الدولي الإنساني إلى قسمين: أولهما قانون لاهاي الذي يشمل مجموعة القواعد القانونية التي أقرتها اتفاقيات لاهاي لعام 1899-1907، التي تنظم حقوق وواجبات المتحاربين في إدارة العمليات العسكرية، وهدفت أساساً إلى حماية ضحايا الحربْ، سواء كانوا مدنيين أوعسكريين في البر والبحر. أما القسم الثاني فيشمل قانون جنيف الذي يتضمن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 الخاص بحماية ضحايا الحرب والبروتوكولين المضافين إليها اللذين أقرا في عام 1977م، ويهدف هذا القانون إلى توفير الحماية والاحترام والمعاملة الإنسانية للأشخاص الذين أصبحوا خارج المعركة،ولأولئك الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية: وكانت مسؤولية سلطات الاحتلال عن انتهاك القواعد القانونية الدولية والدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق مسكَ الختام في الباب الثالث، إذ إن السلام العالميَّ هو الهدفُ المنشوُد للقانون الجنائي الدولي . لذلك ينبغي ألا تمر الجرائَم الدولية دَون عقاب، وينبغي مقاضاة مرتكبيها على نحو فعالٍ من خلال تدابيرَ وإجراءاتٍ قانونيةٍ تُتخذ على الصعيد الدولي والوطني، من خلال تعزيز التعاون.

الشديفات، فيصل عليان الياس، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد يوسف ومشاركة الدكتور: مهند مختار نوح

الموضوع: دور العقود الإدارية في جذب الاستثمارات الأجنبية- دراسة مقارنة

The Role of the Administrative Contracts in the Foreign Investments Encouragement -Comparative Study-

لما كان موضوع هذه الأطروحة هو دور العقود الإدارية في جذب الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة، فإنها تهدف إلى تناول الأنماط العقدية التي تؤدي دوراً في جذب الاستثمارات، فموضوع تفويض المرفق العام باعتباره جزء مهم لعملية جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، الذي يعني أن يعهد بإدارة مشاريع المرافق العامة إلى شخص غالبا ما يكون من القطاع الخاص، وهو ما يحتاج لمعرفة كيفية التفويض، وما نظامه القانوني وما أنواع عقود التفويض، كما أن هناك أنماط عقدية جديدة جاذبة للاستثمار وهو ما يعرف بعقود الـbot، وأخواتها حيث إن هذه الأخيرة تتعلق بإنشاء المرافق العامة وإدارتها وخصخصتها، وهو ما يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. فضلاً عن أنه في هذه العقود لابد من عرفة نظامها القانوني وأشكالها، وكيفية تسوية منازعاتها. فضلاً عن ضرورة توفر الشروط اللازمة لتفعيل دور العقود الإدارية الجاذبة للاستثمار، وهذا يتطلب وجود الشرط الموضوعي وهو يعني ضرورة توافر المناخ الاستثماري، وذلك لتهيئة المناخ الاستثماري السليم، من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية الملائمة ، وكذلك بيان موقف التشريع الاستثماري المقارن في كلا من الأردن ومصر وسورية، كنماذج ناجحة لجذب الاستثمارات. وهذا يتم من خلال توافر الأمن القانوني والاقتصادي والاجتماعي والاستقرار التشريعي، ومدى حرية عمل رأس المال وتداوله. وإزاء توافر الشرط الموضوعي فإنه لا بد من توافر الشرط العضوي في العملية الاستثمارية، الذي يتمثل بوجود المستثمر بوصفها طرفاً في العقد. ومن هنا تبرز مسألة المعايير المستقرة لتمييز العقد الإداري، ومسألة مدى مساهمة الدولة في التنمية الاقتصادية، وما المقصود بالمستثمر؟ وأيضاً بروز مسالة خضوع العقد المبرم مع المستثمر الأجنبي لقواعد القانون الإداري والقانون الدولي، وما الدور الذي تؤديه جنسية المتعاقد الأجنبية في إمكانية فرض بعض الشروط في العقد، كشرط التحكيم، وشرط الثبات التشريعي، وشرط خضوع العقد للقانون الخاص. ومما تقدم فقد وجدنا الدور المهم للعقود الإدارية بوصفها أداةً لجذب الاستثمارات في معظم المرافق العامة.

الخطيب، محمد أيمن، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف الدكتور : صالح العلي

الموضوع: أحكام الثروة المعدنية في الفقه الإسلامي وأثرها في التنمية الاقتصادية

Terms of mineral wealth In Islamic jurisprudence And the impact on economic development

يتناول البحث في التمهيد: تعريفاً عاماً بالثروة في الفقه الإسلامي وعند الاقتصاديين، وكيف نظر الإسلام إلى الثروة وعلاقة الإنسان بها .

ثم تحدثت عن مفهوم المال عند الفقهاء والاقتصاديين، وموقع الثروة المعدنية من هذا التقسيم، وخلصت إلى أن المعادن تعدُّ من الأموال ذات المكانة المهمة لدى الفقهاء ولدى الاقتصاديين، أو ما يسمونه بالأموال الحرة والأموال الاقتصادية .

وفي الباب الأول: تحدثت عن الملكية الخاصة وتعريفها ومكانتها في الشريعة الإسلامية وأن التملك فطرة في الإنسان لا يمكن تجاهله. وتحدثت عن الملكية العامة ومشروعيتها وصُورها في الشريعة الإسلامية ، وخلصت إلى عدم جواز ملكية الأشياء العامة وما لا غنى للناس عنه لدى الفقهاء .

ثم تحدثت عن واقع البترول بوصفه أحد العوامل الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، وحكم استثمار الشركات الأجنبية للبترول، والعقود التي تبرمها هذه الشركات مع الدولة المانحة، وتكييفها الفقهي من حيث المشروعية وعدم المشروعية .

أما في الباب الثاني: فقد تكلمت عن حكم إحياء الأرض الموات ، وملكية ما فيها من المعادن والثروات الباطنية من قبل الأفراد أو الدولة. وبيّنت دور الإحياء في عملية التنمية الاقتصادية من خلال بعث الحياة في الأرض المهجورة. والأساليب التي اتبعتها الشريعة الإسلامية في الحثّ على عمارة مثل هذه العناصر الإنتاجية المعطلة .

كما تكلمت عن أحكام الإقطاع بوصفه وسيلة من وسائل التوزيع ، التي تتبعها الدولة للقضاء على البطالة، وعلى التفاوت الكبير في الثروة بين الأفراد. وما يجوز إقطاعه وما لا يجوز إقطاعه. وشروط الإقطاع المتمثلة بـ : صدور الإذن من الحاكم، والحيازة، وممارسة العمل في المعدن . وأثر الإقطاع في عملية التنمية الاقتصادية.

ثم خلصت إلى القول بوجوب الزكاة على المعادن المستخرجة إذا قلنا بملكيتها للأفراد على صعيد الملكية الخاصة، وعدم وجوب الزكاة في المعادن المستخرجة إذا قلنا بمبدأ ملكية الدولة للمعادن وهو الراجح.

مكحلة، محمد عبود، قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق
إشراف الأستاذ الدكتور: الحسن مصطفى البغا

الموضوع: الحقوق الدولية الخاصة للأجانب في الدولة الإسلامية

The Aliens' Special Rights in the Islamic State

تناول الموضوع الحقوق الدولية الخاصة في الفقه الإسلامي، وذلك ببحث العلاقات الدولية ذات العنصر الأجنبي، مبيناً الأحكام والحقوق الشرعية للعلاقة الدولية السياسية القائمة بين الدولة الإسلامية ورعايا الدول الأخرى المقيمين فيها إقامةً مؤقتةً، وما يترتب عليها من نشوء مركز شرعي للشخص الأجنبي يمارس من خلاله نشاطه، وما يترتب على ذلك من حقوق يجب حمايتها قضاءً.

وقد عُرِضَت الدراسة في بابين، تناول الباب الأول مركز الأجانب وحقوقهم في الدولة الإسلامية، كأطراف للحق الدولي الخاص، في خمسة فصول، حيث تم تأصيل مركز الأجانب في التشريع الإسلامي، ودراسة المبادئ العامة والقواعد المنظمة لتمتع الأجنبي بالحقوق، وبيان أهلية اكتسابها ، والسياسة الشرعية المتبعة في ذلك، والآثار الناتجة عنه ، كما تم بيان الحقوق العامة والخاصة للأجنبي في الدولة الإسلامية وحمايتها.

وفي الباب الثاني الاختصاص القضائي الدولي الإسلامي تم بحث حماية حقوق الأجانب من خلال تحديد اختصاص القضاء في الحياة الدولية، وبيان حق التقاضي في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، في أربعة فصول من خلال دراسة الاختصاص العام الدولي للمحاكم الإسلامية، وتنظيم الاختصاص القضائي في التشريع الإسلامي، وآثار الأحكام الأجنبية في الدولة الإسلامية، والحصانة وأثرها .

وتتلخص العلاقة بين مركز الأجانب والاختصاص القضائي الدولي في كون مركز الأجانب يبين نشأة الحقوق في الدولة الإسلامية، والاختصاص القضائي يحمي تلك الحقوق، وللموضوع أهمية بالغة لاتصاله بفروع عديدة، ويزيد من أهميته تطور العلاقات الدولية، وتوضيح الرؤية الشرعية .

والغاية الأساسية من هذه الدراسة معالجة فكرة حقوق الأجانب في الدولة الإسلامية من ناحية اكتسابها بالمركز الشرعي، وحمايتها بالقضاء الإسلامي، متناولاً المبادئ الأساسية والأسس العامة لتحديد الإطار الشرعي والمنهج الإسلامي لتلك الحقوق .

المصطفى، مزاحم طارق، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: أسامة حموي

الموضوع: قطع العلاقات السياسية الخارجية في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)

Breakoff the political foreign relations due to Islamic doctrine (A Comparative Study)

قطع العلاقات السياسية الخارجية معضلة نشأت بنشأة المجتمعات الإنسانية، وباقية ببقاءها لذا تحتاج إلى الدراسة الكافة وضبطها ضمن أحكام الشريعة الإسلامية والقواعد الإنسانية عامة.

ولم أجد ـ حسب الاطلاع ـ من تكلم عن هذه المعضلة الدولية ضمن نطاق الشريعة الإسلامية، على الرغم من وجود بعض الكتاب من الأكاديميين قد بسطوا القول فيها ضمن القانون الدولي، دون التطرق لدراستها ضمن نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها .

تحدثت في الأطروحة عن أسباب قطع العلاقات السياسية الخارجية في الفقه الإسلامي، مع المقارنة مع النظم الوضعية، وأهم هذه الأسباب هي: ـ الاعتداء على الدولة وهيبتها .

ـ نقض العهد والميثاق.

ـ انقضاء مدة المعاهدة .

ـ رفض الدعوة إذا قورنت بإعلان الحرب.

ـ التجسس.

وكذلك تحدثت عن ضوابط قطع العلاقات وهي:

ـ أن يكون القرار بيد الحاكم .

ـ عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ـ رجحان المصلحة ضمن المعايير الآتية: رجحان المصلحة حسب قوتها في ذاتها، ورجحان المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ومراعاة الترتيب الداخلي بين أصول المصالح الضرورية، والأخذ بالمصلحة المعتبرة شرعاً واستبعاد الملغاة، والتمييز بين المقاصد والوسائل من ناحية الثبات والتغيير.

ـ اللجوء إلى التحكيم لحل النزاع الدولي ولا مانع من اللجوء على محكمة العدل الدولية.

وتحدثت عن أهداف قطع العلاقات السياسية الخارجية وهي:

تحقيق المصلحة العامة ورد العدوان وتنبيه العدو إلى احتمال نشوب الحرب والاستعداد للحرب.

وتحدثت عن قطع العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية على حسب متعلقاتها بالعلاقات السياسية ثم ختمت الأطروحة بمشروع قانون سياسي إسلامي خاص بالسياسة الخارجية وقطعها .

الشيخ، بسام محمد الأحمد، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف الدكتور: محمد توفيق رمضان البوطي

الموضوع: حكم الإقامة والتجنس في دار الإسلام وغيرها

Rule of Residency and Citizenship in Islamic Country and Others.

الأطروحة عبارة عن فصل تمهيدي وبابين اثنين.

في الفصل التمهيدي قام الباحث ببيان حدود دار الإسلام ودار الكفر وموقع هذا التقسيم في الواقع المعاصر؛ ويعد هذا الفصل التمهيدي أساساً للأطروحة، حيث يظهر من خلاله التمييز بين ما يطلق عليه دار إسلام من الدول المعاصرة، وما لا ينطبق عليه هذا الوصف.

أما الباب الأول فكان بعنوان: حكم الإقامة في دار الإسلام ودار الكفر، وقد تضمن فصلين، الأول منهما لبيان حكم إقامة غير المسلمين في دار الإسلام، وكذلك حكم إعطاء الدولة الإسلامية لغير المسلمين جنسيتها، حيث يصبح غير المسلمين جزءاً لا ينفصل عن بقية رعايا هذه الدار. أما الفصل الثاني فكان لبيان حكم إقامة المسلم في دار الكفر، وكذلك حكم طلب الحصول على جنسية هذه الدار.

وأما الباب الثاني فكان بعنوان: آثار الإقامة في دار الإسلام ودار الكفر في الفقه الإسلامي؛ حيث قسمته إلى فصلين؛ الأول: الآثار الشرعية المترتبة على إقامة غير المسلمين في دار الإسلام، والثاني: في الآثار الشرعية المترتبة على إقامة المسلمين في دار الكفر.

أما الأول فتضمن ما لغير المسلمين في دار الإسلام من حقوق كفلتها لهم الشريعة الغراء، وأيضاً ما عليهم من واجبات تجاه الدولة الإسلامية التي إما رحبت بهم كمقيمين إقامة مؤقتة، أو أعطتهم الجنسية الإسلامية فأصبحوا: لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم.

وأما الثاني فتضمن الآثار التي يتعرض لها المسلم إن هو أقام في دار الكفر، سواء كانت إقامته مؤقتة بزمن معين، أو كانت إقامته دائمة بحصوله على جنسية دار الكفر.

وقد ذكر الباحث في آخر هذا الفصل الأمور التي تجعل المسلم يتفادى الآثار السلبية التي تواجه إقامته في تلك البلاد. وختمت الباحث بذكر التوصيات والنتائج التي توصل إليها من خلال البحث.

وأخيراً قمت بفهرسة عامة للآيات والأحاديث والأعلام والموضوعات والمراجع.

عيدو، محمد عصام، قسم علوم القرآن والسنة، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: نور الدين عتر

الموضوع: منهج قبول الأخبار عند المحدثين (دراسة تأصيلية تطبيقية)

The Authenticity Method of Religious Texts (hadith) at Hadith Scholars: Origination and applied study

إن أهم غاية في عالم المصطلح هو قضية التثبت من الأخبار، والحكم عليها بالقبول أو بالرد. ونظراً إلى أن علم المصطلح مرَّ بمراحل تاريخية جعلته في نهاية المطاف أقساماً وأنواعاً تُدرس دون إدراك الرابط بينها، وهو ما يمكن إدراكه من خلال السؤال المتكرر من متعلمي هذا الفن وغيرهم، والسؤال هو: "ما الطريقة المنهجية التي تحكم قبول الأحاديث أو ردها؟" وغالباً ما يكون الجواب هو إعادة لربط الخيوط بين أنواع هذا العلم ومصطلحاته من أجل الوصول إلى الرد المناسب، ولكنني أجد أن هذا الربط غير كامل، وأرى أن الأمر يحتاج إلى الربط بين العلوم لبناء منهج القبول، وهو ما كان عليه السلف الصالح في مرحلة المتقدمين، كيف كانوا يتقنون العلوم ويعبّرون من خلالها عن قضايا القبول والرد، وكيف كانوا ينسجون نسيجهم المتكامل بين هذه العلوم ليبنوا أسسهم ومعاييرهم في قضايا العمل والتوقف وقضايا القطع والظن. هذا البحث يتناول منهج قبول الأخبار عبر هذا المسار:

- **النظر إلى الخبر بغض النظر عن حيثياته وبيئته وقرائن قبوله أو رده، وهنا نجد بأن عناصر الخبر هي الراوي، والمروي، وشكل الرواية. هذه العناصر إما أن تؤدي وحدها إلى القبول أو الرد أو إرجاء الحكم لمعرفة القرائن والعلاقات.**
- **وهنا نأتي إلى الخطوة الثانية، وهي: النظر إلى الخبر من حيث البيئة والقرائن والحيثيات، وهذا يجعلنا نتأكد -بشكل أوضح- من مدى صدق هذا الخبر أو كذبه، حيث نجد كيف أن النص –المراد درسه- يتقاطع مع النصوص الأخرى أو البيئة التي ورد بها أو غير ذلك. وعلى هذا الأساس يمكننا الانتقال إلى الخطوة التالية وهي معيار القبول ودرجاته وبأثر ذلك في قضايا العمل والنظر.**
- **وهنا يمكننا البحث عن درجات قبول الخبر سواء بالنظر إلى ذاته أو بالنظر إلى القرائن المحيطة به، حيث يتم البحث عن قضية القطع والظن، ومدى صحة هذا التقسيم، وأثره في قضايا العمل والنظر، وهل يشترط لقبول الخبر الواحد أن تكون هناك قرائن للقطع به؟ وهل القطع يقوم على أساس مضمون الخبر أو على أساس وروده؟ وما العدد المطلوب فيه؟ وأيضاً يتم البحث عن المعايير التي يمكن للباحث أن يتوصل من خلالها إلى صحة سند ما من الجهة الموضوعية لكن دون صحة**
- **متنه، وكذلك العكس، ويتم البحث أيضاً عن تنوع مضمون الأخبار وأثر ذلك في منهج القبول.**